بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

EUROMED MIGRATION
هجرة

منفذ من طرف
ICMPD
International Centre for Migration Policy Development

المجتمعات الريفية والهجرة:
تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط

تقرير مكتوب من قبل:
أليكسيس ماكلين

© الاتحاد الأوروبي، 2023
إنّ المعلومات والآراء الواردة في هذه الدراسة خاصة بالمؤلّف (المؤلّفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي.
لا تتحمل مؤسسات وهيئات الاتحات الأوروبي ولا أي شخص يعمل باسمها مسؤولية أي استعمال محتمل للمعلومات الواردة في هذه الدراسة.

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول **4**

الملخص التنفيذي **5**

مقدمة **7**

1. خصائص التنمية الريفية في المنطقة **9**

1.1 الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية 9

الاختلاف في مستويات الفقر 10

الاختلاف في التحصيل التعليمي 11

الاختلاف في توفير البنية التحتية 11

1.2 آفاق الزراعة 13

الاستراتيجيات الوطنية للزراعة 15

1.3 التعرض لتغير المناخ وندرة المياه 16

2. الهجرة في سياق التحول الهيكلي **19**

2.1 استعراض محددات الهجرة الريفية 19

عدم رسمية وتركز أسواق العمل الريفية 19

المعايير الاجتماعية والثقافية 21

تطلعات الشباب والتعليم 22

2.2 الاتجاهات في الهجرة الداخلية 24

2.3 الاتجاهات في الهجرة الدولية 27

رسم خرائط لنازحي الريف الدوليين 27

مشاركة سكان الريف في الشتات 30

3. الهجرة وإعادة الإدماج **32**

3.1 نظرة عامة على أنماط الهجرة 32

3.2 عمال زراعيين أجانب في الأردن 34

3.3 خصائص المهاجرين العائدين في المناطق الريفية 36

ملاحظات ختامية **38**

المراجع **41**

قائمة الأشكال والجداول

الشكل 1	وصول مياه الشرب إلى المغرب حسب منطقة الإقامة (نسبة السكان)	صفحة 12
الشكل 2	حصة الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2006	صفحة 14
الشكل 3	الزراعة كنسبة مئوية من مجموع العمالة في الجزائر ومصر و الاردن و المغرب و تونس	صفحة 14
الشكل 4	تقديرات العمالة غير الرسمية حسب القطاع في مصر و الاردن و تونس	صفحة 20
الشكل 5	الرغبة في الهجرة حسب الفئة العمرية وبالبلد في عام 2019	صفحة 23
الشكل 6	معدل الهجرة الصافي لكل منطقة في المغرب	صفحة 26
الشكل 7	مهاجرون تونسيون حسب المنطقة الأصلية (دراسة منظمة الأغذية والزراعة)	صفحة 29
الشكل 8	توزيع السكان المهاجرين حسب منطقة الإقامة في تونس	صفحة 33
الشكل 9	القوى العاملة حسب الجنسية، مسح منظمة العمل الدولية في إربد ومفرق	صفحة 35
الجدول 1	معدلات الفقر حسب منطقة الإقامة في تونس	صفحة 10
الجدول 2	مؤشرات مختارة في الجزائر و مصر و الأردن و المغرب و تونس	صفحة 13
الجدول 3	الاحوال المناخية والمؤشرات الاقتصادية	صفحة 18

الملخص التنفيذي

ا) المعلومات الأساسية والأهداف والمنهجية

تواجه المجتمعات الريفية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط عددًا لا يحصى من التحديات في سياقات محددة. وبينما يتزايد الأمن الغذائي ضمن قائمة الأولويات العالمية والإقليمية، تشهد البلدان تراجعًا سكانيًا في المناطق الريفية، وأوجه قصور هامة في التنمية الريفية وتدهور البيئة نتيجة للاستغلال المفرط للموارد وتغيّر المناخ. ويثير اقتران هذه الاتجاهات وتكثيفها، في المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، تساؤلات جدية بشأن قدرتها على التكيّف في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب.

وتُكرّس هذه الدراسة لتحليل ظاهرة الهجرة في المناطق الريفية في دول جنوب المتوسط. وخلافًا للنهج دون الوطنية الحديثة التي تركز على المدن وقدراتها على الاستيعاب، توضح الدراسة الآليات التي تتشابك بها المجتمعات الريفية في أنماط التنقل الوطنية والإقليمية والدولية. وغالبًا ما يُنظر إلى التحليل على أنه مناطق انطلاق بشكل خاص، ويهدف إلى تمييز هذا المنظور من خلال إثبات أن تعرض المناطق الريفية للواجهات العالمية، مثل التجارة والزراعة والعمل المناخي، قد أغفل آثار الهجرة التي يحتاج صنّاع السياسات إلى الاعتراف بها. ويندرج بحث هذه الآثار والتحقق منها وتقييم الإمكانات المقابلة لصنع سياسات الهجرة في صميم الدراسة وجوهرها. وتهدف النتائج والتوصيات المنبثقة عن الدراسة إلى تعزيز المعرفة حول الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية بما يتماشى مع الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وتركز الدراسة على تحديد الاتجاهات الريفية للهجرة وشرحها، على النحو المفهوم في أوسع مفهوم للمصطلح. ويستند ذلك إلى دراسة متعددة التخصصات وتركيبية للوضع في خمسة بلدان: الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس. وعلى الرغم من احتمالية تطبيق الاتجاهات التي نوقشت وإمكانية تنفيذها على نطاق أوسع، إلا أنه يتعين النظر فيها أولًا وقبل كل شيء فيما يتعلق بهذه الفئة المقيدة. وتعتمد الدراسة على نهج الأساليب المختلطة: الأبحاث المكتبية والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين في جميع البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية كانت الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات.

ب) النتائج الرئيسية

تشير الدلائل إلى وجود ارتباط منهجي بين التحول الهيكلي الذي شهدته المنطقة وديناميكيات الهجرة الريفية (الخارجية والداخلية). ويعمل ظهور نموذج زراعي مكثف وموجه نحو التصدير، مدعوم بحيازات واسعة النطاق وبنية تحتية متطورة للري والتكامل داخل الأسواق الحضرية، على وجه التحديد، على استدامة الأوضاع غير المواتية لصغار المزارعين والسكان الذين يعتمدون على الناتج الزراعي للحصول على الدخل. وبالنسبة للمجتمعات الريفية، فإن الخسارة الناتجة عن سبل العيش وما يرتبط بها من تآكل في الهياكل الاجتماعية التقليدية تزيد من القوة الدافعة نحو الابتعاد والانصراف، سواء داخليًا أو خارجيًا. ويتفاقم الوضع بسبب الافتقار إلى سبل العيش الملموسة غير الزراعية، وهو ما قد يعتبرها سكان الريف المهمشون، ولا سيّما الشباب، حلول بديلة.

وفي الوقت نفسه، يغذي هذا التحول الطلب الزراعي على نوع مرن منخفض المؤهلات من العمالة التي يلبيها العمال الأجانب بشكل متزايد، لا سيّما في سياق الهجرة العابرة أو المناطق الحدودية. ويشجّع الحضور القوي للعمل غير الرسمي في المناطق الريفية ممارسات التوظيف غير الأخلاقية وظروف العمل المسيئة، فضلًا عن منع المهاجرين من المساهمة الكاملة في بيئتهم الاجتماعية، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من التنظيم في هذا القطاع.

ويمكن توضيح النتائج الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

1. النزوح الريفي ظاهرة مميزة بين مجتمعات المنطقة. وترتبط الهجرة الخارجية بصفة رئيسية بالرجال والشرائح الأصغر سنًا من سكان الريف.
2. ولا تزال دوافع الهجرة تتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في المقام الأول، ولكنها تشمل بصورة متزايدة الاعتبارات المتعلقة بالأعراف الاجتماعية ونمط الحياة والتطلعات المهنية.
3. نظرًا لإمكانية الوصول إلى المناطق الحضرية، فتعد في الأصل خيارات أكثر جاذبية للمهاجرين الريفيين من الهجرة الدولية، مما يؤدي إلى التحضر المستمر والتفاعل المكثف بين الريف والحضر ومستويات كبيرة من التنقل الداخلي. ويخلق الضغط الذي أعقب ذلك على البنية التحتية وأسواق العمل في المدن أرضًا خصبة لتكثيف مشاريع الهجرة.
4. في هذه الأثناء، تتميز المنطقة باستراتيجيات زراعية طموحة وتوسعية على الرغم من تدهور الآفاق البيئية وتزايد الفجوات السكانية والمهارات أو أيًا منهما.
5. يميل المهاجرون الذين ينتقلون إلى المناطق الريفية إلى شغل الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية، ويتركزون مكانيًا على طول طرق الهجرة أو المناطق الحدودية، ويتجمعون حول المحاور الزراعية (والمزارع الكبيرة) ويفتقرون إلى الحماية المناسبة.
6. المعرفة بمساهمة المهاجرين (الوافدين) في المجتمعات الريفية وظروف العمل في الزراعة نادرة بشكل خاص. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث لتسليط الضوء على نقاط الضعف وتعزيز فرص العمل اللائق وتعظيم المنافع الاقتصادية للهجرة للمجتمعات الريفية.
7. تشهد الدراسة الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية المهاجرة على استمرار اهتمام المشتتين بالشؤون الزراعية وتنمية المناطق الريفية. وتتلقى الزراعة حصة كبيرة من استثمارات الشتات في الوطن.

ج) التوصية بإجراءات السياسة العامة

تبرز النتائج الواردة أعلاه إمكانات العمل المتضافر القائم على تكامل السياسات المتقلبة، لا سيّما بين التنمية الريفية والصلة بين المناخ والمياه والزراعة والهجرة وغيرها الكثير. وتبين هذه الدراسة صراحة دون تحفظ أن تقارب السياسات بين المجالات لا يزال أمرًا لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرًا للبيئة المؤسسية الخاصة لهذا العمل والضرورة الطبيعية لتحديد "مداخل" السياسة العامة، فإن من منظور الهجرة صياغة التوصيات التالية:

1. **جمع المزيد من الأدلة على الآثار الحالية والمتوقعة لتغيّر المناخ على الممارسات الزراعية** في جميع أنحاء المنطقة وكذلك علاقتها بتطلعات سكان الريف للهجرة؛
2. **زيادة حساسية تدخلات الهجرة للمناخ والمياه إلى أقصى حد،** ولا سيّما عن طريق مواءمة برامج الحد من الفقر وتعزيز سبل العيش بشأن الأهداف الوطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ؛
3. **دعم التنويع الاقتصادي في المناطق الريفية** بتوفير برامج التدريب وتنظيم المشاريع والمنح بغية إضفاء الطابع المهني على الأعمال التجارية غير الزراعية، مع التركيز على إدارة السياحة وتجهيز المنتجات الزراعية؛
4. **تعزيز تنظيم أسواق العمل الريفية،** لا سيّما فيما يتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على توظيف الفئات الضعيفة (النساء والشباب والمهاجرون) في الزراعة من خلال إشراك أرباب العمل والنقابات وممثلي المجتمعات المحلية على المستوى دون الوطني؛
5. **معالجة التصور السلبي لأنماط الحياة الريفية** في المنطقة من خلال حملات تجريبية في مجال التعليم والاتصال أو أيًا منهما، تستهدف فعليًا السكان الأصغر سنًا باعتبارها وسيلة للحد من الاختلالات الديمغرافية؛
6. **رفع القيود المفروضة على التنقل الداخلي** ودعم المناطق الوافدة، ومعظمها مناطق يغلب عليها الطابع الحضري أو شبه الحضري، بغية زيادة قدرات سكان الريف على التكيّف إلى أقصى حد؛
7. **إشراك المهاجرين العائدين والشتات** في توطيد القطاع الزراعي والتبادل الفعال للممارسات والأساليب الزراعية المستدامة.

مقدمة

وقد أخذت البحوث التي أجريت مؤخرا بشأن الهجرة لدراسة هذه الظاهرة من منظور المدن. وما فتئ المحللون وصانعو السياسات، الذين يسارعون إلى التعجيل باتجاهات التحضر، يستجوبون الدور الذي تؤديه المساحات الحضرية في تدفقات الهجرة، مما يحسن المعرفة المشتركة بشأن البعد المحلي وأهمية الهجرة، ويضيئ في الوقت نفسه التحديات الملحة التي تواجهها المدن.

إن هذه الهجرة متأصلة بشكل عميق في المشهد الحضري والبنية الاجتماعية لا ينبغي لها أن تحجب الوظيفة التي تلعبها المساحات غير الحضرية في تشكيل تدفقات الهجرة على المستوى العالمي. وبالنسبة للمهاجرين، قد تمثل المناطق الريفية مناطق المغادرة وكذلك المرور العابر أو الوجهة. وفي المقابل، تتأثر المجتمعات الريفية تأثرا عميقا بتنقل الناس. ورغم أن حصة المهاجرين الريفيين في العالم خاضعة لحالة من عدم اليقين، فمن الأهمية بمكان أن نبرز أن 40 % من إجمالي التحويلات المالية موجهة نحو المناطق الريفية، الأمر الذي يشير إلى أن الأطراف الريفية أكثر من مجرد روابط هامشية في عمليات الهجرة على مستوى العالم[1]. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، كثيرا ما تكون الهجرة انعكاسا للتحديات والفرص المتبادلة في المجتمعات الريفية، ومنتج لمسار التغيير الذي تتبناه.

في عام 2022، تواجه المجتمعات الريفية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط عددا لا يحصى من التحديات الخاصة بالسياق. ورغم أن الأمن الغذائي آخذ في الارتفاع على الأجندات العالمية والإقليمية[2]، فإن المناطق الريفية تعاني من الانحدار الديموغرافي[3]، وأوجه القصور المهمة في التنمية والتدهور البيئي نتيجة للاستغلال المفرط للموارد وتغير المناخ. وبالنسبة للمزارعين والمجتمعات الريفية، فإن تزامن هذه الاتجاهات وتكثيفها يثير تساؤلات جدية بشأن قدرتهم على التعامل معها الآن وفي المستقبل القريب.

إن فهم التفاعل بين التنمية الريفية والهجرة أمر أساسي لضمان الهجرة، عندما تحدث، ليس مجرد عمل يأس وإنما هو خيار ينظر فيه بعناية، وفقا لمبادئ الهجرة المأمونة والمنتظمة التي تحظى بتأييد دولي.

تخصص هذه الدراسة لتحليل ظاهرة الهجرة في المناطق الريفية في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وخلافا للمناهج شبه الوطنية التي تركز مؤخرا على المدن، وقدرتها على التلقي ، توضح الدراسة الآليات التي تتشابك بها المجتمعات الريفية في أنماط الحراك الوطنية والإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، يهدف التحليل إلى تحدي تصور المناطق الريفية باعتبارها مساحات للهجرة فحسب، من خلال البرهنة على أن تعرض المناطق الريفية للواجهات البينية العالمية، مثل التجارة والزراعة والعمل المناخي، ربما كان سببا في تجاهل العواقب من حيث الهجرة.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال البحثي التالي: كيف تؤثر ديناميات التنمية الريفية على الانتقال من وإلى المناطق الريفية؟ وللقيام بذلك، يعتمد على دراسة متعددة التخصصات لاتجاهات الهجرة الريفية في خمسة بلدان في المنطقة: الجزائر و مصر و الأردن و المغرب و تونس. ويهدف هذا الاختيار إلى التعبير عن تنوع الديناميات الريفية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، مع إيلاء الاهتمام الواجب للبلدان التي تشكل فيها الزراعة والتنمية الريفية أولويات وطنية.

1 منظمة الأغذية والزراعة (2019)، إطار الهجرة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة كخيار وفرصة للتنمية الريفية.

2 ECDPM (2022)، الغزو الروسي يترك شمال أفريقيا في أزمة غذائية – ماذا تستطيع أوروبا أن تفعل؟

3 CIRAD و CIHEAM (2017)، دراسة حول الزراعة العائلية على نطاق صغير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

علاوة على ذلك، تقدم هذه الدراسة انعكاسات لتحسين فهم التفاعلات المتعددة الجوانب بين المجتمعات الريفية والهجرة. وهي بمثابة مرجع مفيد لتعزيز الحساسية الريفية العامة لتدخلات الهجرة ولتوجيه برمجة الهجرة في السياقات الريفية. كما أنها، بقيامها بذلك، تولد منظورات واضحة لتحسين الاتساق بين الهجرة والسياسات القطاعية الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية فضلا عن تخفيف تغير المناخ وتكيفه. وبهذا المعنى فإن توصيات الدراسة تهدف إلى تحسين المواءمة بين سياسة الهجرة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

وتستند هذه الدراسة إلى البحوث المكتبية والأفكار الأساسية المستمدة من المقابلات مع أصحاب المصلحة. وتبحث البحوث المكتبية في الكتابات، بالاعتماد أساسا على الدراسات وورقات السياسات ومواد المشاريع، ولكنها تعتمد أيضا بشكل بارز على المصادر الإحصائية الوطنية مثل تعدادات السكان من مكاتب الإحصاءات (CAPMAS، INS، HCP)، والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالهجرة والأسر (MED HMES)، وقواعد البيانات الدولية (مدخل بيانات البنك الدولي، قاعدة البيانات الاحصائية قاعدة البيانات الاحصائية التابعة لمنظمة قاعدة البيانات الاحصائية وغيرها(. ولاستكمال استعراض الكتابات، نظمت مقابلات شبه منظمة مع خبراء في كل بلد من البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية. وتم اختيار الخبراء على أساس خبرتهم العملية ومعرفتهم فيما يتصل بالتنمية الريفية، أو الزراعة، أو الهجرة في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي.

من القيود التي تحول دون إجراء هذا البحث عدم وجود تصنيف متفق عليه دوليا للمناطق الحضرية والريفية يعتمد عليه في المقارنة الموضوعية بين الأماكن الريفية في مختلف البلدان. وكما لاحظ قسم الإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية، فإن إحدى المناطق المصنفة كمنطقة ريفية في دولة ما قد تصنف باعتبارها منطقة حضرية في دولة أخرى. وللتغلب على هذا القيد، تعتمد هذه الدراسة مفهوما تركيبا للمناطق الريفية، يمكن أن يفهم المناطق الريفية على أنها أماكن ذات كثافة سكانية منخفضة نسبيا و/أو منخفضة الكثافة السكانية وتتسم بدرجة معينة من العزلة الجغرافية[4]. وفي نفس المنطق، لا ينبغي لنا أن ننظر إلى الزراعة باعتبارها سمة من سمات المناطق الريفية فقط. والواقع أن جزءا متزايدا من الأراضي الزراعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقع بالقرب من المراكز الحضرية أو داخلها، ولا سيما نتيجة لاتجاهات التحضر. وعلى هذا فإن الكثير من الأراضي الزراعية لا تقع ضمن النطاق الجغرافي لهذه الدراسة في حد ذاتها. وما لم يحدد خلاف ذلك، فإن الاعتبارات المتصلة بالزراعة في الدراسة تشير إلى أن زراعة الحيازات الصغيرة، التي بالإضافة إلى التداخل مع مفهوم المناطق الريفية الوارد أعلاه، تظل أكثر أشكال الزراعة انتشارا في المنطقة[5].

وقد نظمت هذه الدراسة في ثلاثة فصول عامة هي:

1) ويتضمن الفصل الاول استعراضا عاما للخصائص الرئيسية المتصلة بالتنمية الريفية في البلدان الخمسة المعنية. ويركز هذا التقرير، في هذا الصدد، على مظاهر التحول الريفي في المنطقة، مع الاشارة بصفة خاصة إلى أوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية، ودور الزراعة، وأثر تغير المناخ على سبل العيش الريفية.
2) ويخصص الفصل الثاني لأنماط الهجرة الخارجية في المناطق الريفية. ويغطي هذا الفصل كيف، وإلى أي مدى، تحرك الناس داخليا ودوليا، تحركه ديناميكيات التحول الريفي. ومن نقاط المناقشة الهامة استعراض العوامل المحددة للهجرة في المناطق الريفية، في ضوء الظروف التي سبقت مناقشتها في هذا الصدد.
3) وأخيرا، فإن الفصل الثالث يحقق في الأماكن الريفية بوصفها مناطق عبور للمهاجرين الدوليين أو أماكن مقصد لهم. وهنا، يتمثل أحد الاهداف الرئيسية في توضيح بعض السمات والمآزق المتعلقة بالقطاع الزراعي كمصدر للعمالة الاجنبية في المناطق الريفية.

4 منظمة العمل الدولية (2020) أسواق العمل الريفية والحضرية: التحديات المختلفة لتعزيز العمل اللائق، تسليط الضوء على إحصاءات العمل 11، موجز منظمة العمل الدولية.

5 غانم حافظ (2015)، التنمية الزراعية والريفية من أجل النمو الشامل والأمن الغذائي في المغرب، الاقتصاد العالمي والتنمية في بروكنجز، ورقة عمل 82.

1. خصائص التنمية الريفية في المنطقة

1.1 الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية

لقد ظلت التنمية البشرية تتقدم بثبات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعكس ارتفاعا طويل الأجل في النمو الاقتصادي ومتوسط الدخل. وفي الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس، ساهم التحسن الملموس في البنية الأساسية، وتعزيز نتائج الصحة والتعليم، وزيادة القوة الشرائية، في دفع مستويات غير مسبوقة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ففي عام 2021، حققت كل البلدان باستثناء المغرب مستويات "مرتفعة" من التنمية البشرية، قياسا على مؤشر التنمية البشرية[6]. في ضوء الصراعات المطولة التي تؤثر على أجزاء من المنطقة، والاضطرابات الأخيرة الناجمة عن أزمة كوفيد-19، فإن الحفاظ على هذا المسار نحو الأعلى بمرور الوقت هو، كما يزعم، نجاح السياسة.

بيد أنه من المهم التفكير في أوجه القصور التي تكبل هذه الإنجازات الهامة. وبشكل خاص، كان مسار التنمية في هذه البلدان يعاني من الافتقار إلى التجانس المكاني، الأمر الذي أدى إلى الانقسام الواضح بين "مراكز" الثروة النسبية والنشاط والمناطق المهمشة، بل ويديم في كثير من الأحيان. وفي جميع أنحاء المنطقة، هناك ميل ملحوظ، لا سيما في المناطق الريفية، إلى عدم أداء كاف من حيث مؤشرات التنمية، مقارنة بالمدن الكبيرة والمناطق الحضرية الاخرى. وعلى الرغم من أنها تمثل نسبة كبيرة من مجموع السكان، وتسهم إسهاما حاسما في الناتج الوطني، فإن السكان في المناطق الريفية يتقاضون أجورا أقل مقابل عملهم، ويظهرون انخفاضا في التحصيل التعليمي، وهم بوجه عام أفقر من نظرائهم في المناطق الحضرية. وستتناول هذه الدراسة في وقت لاحق الآثار الكبيرة المترتبة على هذه التفاوتات من حيث تنقل البشر.

في سياق التحول الهيكلي، كما هو الحال في المنطقة، تميل مكاسب الإنتاجية والاستثمار إلى التحول من القطاع الزراعي المهيمن تقليديا إلى القطاعات الناشئة للصناعة والخدمات، مما يؤدي في الممارسة العملية إلى تركيز واسع النطاق للوظائف والدخل في المدن[7]. وكثيرا ما تنشأ التفاوتات الجغرافية أيضا عن نقص الاستثمار المرتبط بالأولويات المتنافسة على الصعيد الوطني. والواقع أن تمثيل مصالح المناطق الريفية في المناقشة العامة غير متسق إلى حد كبير. على سبيل المثال، من غير المرجح أن تتعرض القضايا الناشئة في المناطق الريفية للتعرض الضروري، من خلال وسائل الإعلام، أو العمل الجماعي، أو غير ذلك، لتحفيز العمل العام على نحو فعال وفي نهاية المطاف إطلاق عمل عام فعال. ويلاحظ أيضا إلى حد كبير أن هذه العوامل المحركة للكسور بين الريف والحضر في بلدان الاتحاد الاوروبي وما بعدها.

في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، كما في أماكن أخرى، تشمل التفاوتات الريفية - الحضرية أبعادا مختلفة، مما يؤدي إلى مظاهر متباينة وإن كانت متداعمة للتفاوتات الجغرافية. وبالنسبة للسكان المعنيين، كثيرا ما تشكل حالات الحرمان هذه تطلعات الحياة وتوفر في الوقت نفسه الخلفية الحتمية لعمليات صنع القرار على مستوى الفرد أو الاسرة المعيشية. ولتوضيح هذه النقطة، سيدرس الفرع التالي النتائج المستمدة من مختلف الدراسات الاستقصائية للاسر المعيشية التي تركز على الفوارق بين الريف والحضر.

6 تقرير التنمية البشرية 2022-2021. ويشير مؤشر من 0.7 إلى 0.8 إلى نمو "مرتفع". وسجل المغرب 0.683 في 2021.

7 الاتحاد الدولي لبحوث التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (2018)، التحول الزراعي والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استعراض للماضي مع دروس للمستقبل. تقرير السياسة الغذائية.

الاختلاف في مستويات الفقر

أظهرت بيانات المسح باستمرار أن الفقر مرتبط بشكل أكثر شيوعًا بالمناطق الريفية. يقدر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد[8] (MPI)، الذي يقيس الفقر باستخدام مجموعة من المتغيرات، أن سكان الريف يمثلون 83 في المائة من "الفقراء المدقعين" في المنطقة العربية بأكملها.[9]

في تونس، تمثل مواجهة التحديات الفريدة الناشئة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المتكافئة في جميع أنحاء البلاد أولوية وطنية رئيسية. كما هو مبين في الجدول 1، شكل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر 26 بالمائة من سكان الريف في عام 2020 مقابل 6 بالمائة فقط في المدن الكبرى بالبلاد. في محافظات القيروان أو البجا أو الكاف، وهي مناطق القلب الريفية والزراعية التقليدية في البلاد، تتجاوز معدلات الفقر 30 في المائة - وهي الأعلى بين جميع المحافظات، مما يعكس ارتباطًا سلبيًا على مستوى الدولة بين معدلات التحضر ومستويات الفقر. تماشياً مع هذه الملاحظات ، يرتبط العمل في الزراعة أيضًا بمستويات فقر أعلى من القطاعات الأخرى للاقتصاد التونسي ، مما يعني أن العمال الزراعيين هم أكثر عرضة للفقر مقارنة بالعاملين في القطاعات الأخرى[10].

الجدول 1: معدلات الفقر حسب منطقة الإقامة في تونس

المنطقة	السكان (بمليون)	معدلات الفقر
المدن الكبرى[11]	3.8	%6.3
مدن متوسطة	3.1	%15
ريفي	3.5	%26
الإجمالي	10.4	%15

المصدر: INS et BM (2020)

كما أن الاختلافات الملحوظة في مستويات الفقر بين المناطق الحضرية والريفية تنطبق بالمثل في السياقات الأخرى التي يجري التحقيق فيها. وفي المغرب، يؤثر الفقر المتعدد الأبعاد على 13.5 في المئة من سكان الريف، لكن 1.2 في المئة فقط من حالات سكان الحضر. وعلى الصعيد الوطني، تشهد منطقتي درا تافالت وميلال خنيفرة، وهما أقل المناطق حضرا في المغرب، أعلى معدلات الفقر، إذ بلغت 14 في المئة و9 في المئة على التوالي. وفي الإجمال فإن ثلثي الشريحة "الفقيرة" من السكان المغاربة يقيمون في المناطق الريفية، حتى ولو كانت هذه المناطق تمثل ثلث إجمالي السكان[12]. والفوارق في متوسط الدخل تشكل عنصرا أساسيا لفهم هذه الفوارق: فالمغاربة الريفيون يكسبون في المتوسط أقل بمقدار الثلث مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية.

8 MPI هو مورد دولي أطلقته جامعة أكسفورد بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل استكمال أداة قياس الفقر التقليدية مثل معدل الفقر. يرصد الحرمان السكاني عبر ثلاثة أبعاد (الصحة والتعليم ومستويات المعيشة) وعشرة مؤشرات

9 UNESCWA (2017)، تقرير الفقر العربي متعدد الأبعاد.

10 INS et Banque Mondiale (2020), Carte de la Pauvreté en Tunisie

11 وتضم تونس ومحيطها وصفاقس وسوسة ومنستير ومنوبة.

12 Les HCP (2022), المؤشرات الاجتماعية للمغرب، طبعة 2022.

على الرغم من أن الأردن مجتمع حضري بشكل ساحق، إلا أنه يعاني أيضا من الفقر في الريف: حيث يعتبر حوالي 19 في المئة من سكان الريف فقراء، مقابل 10 في المئة في المدن. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال في تونس، فإن الأسر الأردنية العاملة في القطاع الزراعي تكسب عادة أقل من أي أسرة معيشية أخرى[13].

من المهم ملاحظة أن الفجوات التي تم إبرازها بين القطاعات الريفية والحضرية من السكان لا توجد بمعزل عن بعضها البعض. وبعيدا عن الاعتبارات المادية، فإن سكان المناطق الريفية محرومون أيضا في حصولهم على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، الأمر الذي يقوض الإمكانات الاقتصادية الحالية لهذه المجتمعات، في حين يعمل في واقع الأمر على الحد من فرص الشباب في المستقبل.

الاختلاف في التحصيل التعليمي

ويشكل التعليم ركيزة أساسية للتمكين من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات. ويشير التقدم الكبير المحرز في الالتحاق بالتعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثالثة إلى أن التعليم يحتل مرتبة عالية كأولوية حكومية في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، فإن المناطق الريفية لا يزال تتسم بمحدودية التحصيل التعليمي. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في هذا المجال، فإن 35 في المئة من المغاربة الذين تجاوزوا 15 سنة ما زالوا يعتبرون أميين (بعد أن كانت النسبة 50 في المئة في عام 1994). وفي المناطق الريفية، فإن 50 في المئة من السكان أميون. كما أن 73 في المئة من سكان الريف المغاربة لم يبلغوا عن أي شهادة مدرسية مقابل 36 في المئة من حالات سكان الحضر[14]. وفي ضوء هذه النتائج، من الحيوي أن تعزز جهود الالتحاق بالمدارس الاستهداف الجغرافي وأن تركز على التعليم الابتدائي من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير وتلبية الاحتياجات الريفية. وفيما يتعلق بذلك، فإن إجراءات من قبيل مشروع دار طلبا، الذي تنفذه *مؤسسة محمد الخامس للتضامن* منذ عام 2008، والذي يحسن من التعليم المدرسي للأطفال الريفيين منذ عام 2008، هي إجراءات ذات صلة خاصة[15].

كما تشكل الفوارق في التعليم مصدرا للقلق في مصر. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت في عام 2019 شملت الصعيد، فإن نصف النساء الريفيات يعوزن أي نوع من أنواع التعليم الرسمي. وفي الدراسة نفسها، أفاد 30 في المئة من أرباب الأسر، معظمهم من الرجال، بعدم وجود تعليم[16]. وبشكل أكثر دقة، تشير البيانات الواردة من الأردن إلى أن الأسر الزراعية ترتبط على نحو ثابت بإنجازات تعليمية أقل مقارنة بالأسر العاملة في القطاعات غير الزراعية، حتى داخل المناطق الريفية ذاتها. ويلاحظ وجود علاقة مماثلة في حالة العمال الزراعيين التونسيين[17].

الاختلاف في توفير البنية التحتية

فضلا عن ذلك فإن قدرة سكان المناطق الريفية على الوصول إلى الخدمات الاستهلاكية الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والكهرباء، والبنية الأساسية للطرق، والنقل العام، محدودة. وفي شمال أفريقيا بشكل خاص، كثيرا ما تكون الحواجز التي تحول دون التكامل الاجتماعي الاقتصادي في المناطق الريفية طبيعية، نتيجة لانخفاض الكثافة السكانية و/أو التضاريس الصعبة. ويتطلب التغلب على هذه العزلة قدرا كبيرا من الاستثمار العام وارتفاع نصيب الفرد في الإنفاق، وهو ما يعمل على تعقيد القدرة على الوصول إلى المنافع المشتركة

13 المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الزراعة لأغراض التنمية في الأردن، البرنامج الإقليمي، ورقة عمل 05.

14 المرجع السابق لمتخصص الرعاية الصحية (2022)

15 http://www.fm5.ma/en/fields/education. ويركز مشروع "دار طلبا" على تزويد الفتيات من المناطق الريفية بمرافق داخلية والإشراف على المعلمين كوسيلة للتغلب على العزلة الجغرافية وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية في المغرب. ومنذ انطلاقها في عام 2000، تم بناء 86 مرفقا بالقرب من المدارس التي تضم ما مجموعه نحو 7,000 1 طالب.

16 IFPRI (2019)، خصائص أسر المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في صعيد مصر، الآثار المترتبة على التدخلات الزراعية الحساسة للتغذية، ورقة عمل.

17 المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الأغذية لأغراض التنمية في تونس، البرنامج الإقليمي، ورقة العمل 09.

للمجتمعات المحلية في المناطق التي يصعب الوصول إليها. والفجوة واضحة بصفة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى المياه الجارية في المغرب. ويشير الشكل 1 إلى أن 61 في المئة فقط من سكان الريف في المغرب يحصلون على المياه الجارية مقابل 100 في المئة تقريبا في المناطق الحضرية[18]. ويواجه الوسط التونسي والمناطق الغربية أوجه قصور مماثلة في الوصول إلى البنية الأساسية العامة[19].

الشكل 1 وصول مياه الشرب إلى المغرب حسب منطقة الإقامة (نسبة السكان)

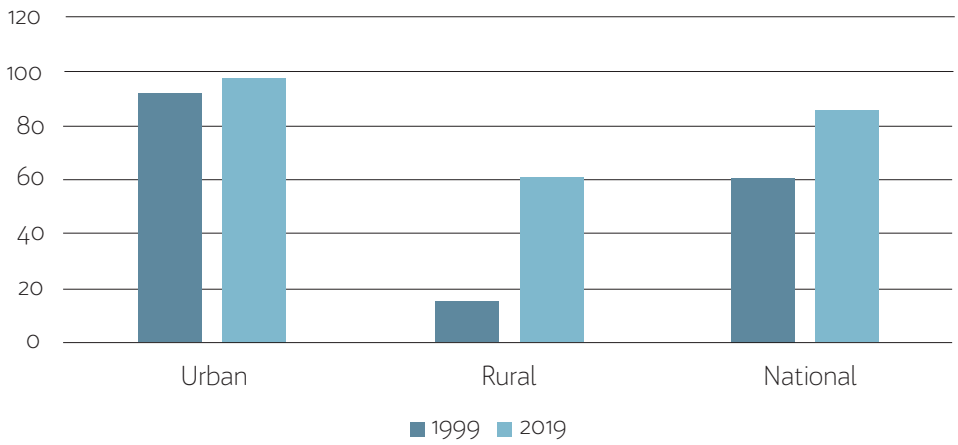

المصدر: متخصص الرعاية الصحية (2022)

ويبدو أن هذا التحليل الجزئي يبين أن المناطق الريفية تتأثر بصورة غير متناسبة بالفقر. وعلى الرغم من وجود اختلافات صارخة بين المناطق الريفية ذاتها، فإن الصدع في التنمية بين المدن والريف يشكل ظاهرة هيكلة في مختلف أنحاء المنطقة. ولهذا السبب، تفتقر المجتمعات الريفية إلى آفاق اجتماعية اقتصادية كبيرة، وهي عرضة بشكل خاص للاضطرابات والأزمات، مثل خلال وباء كوفيد19-. وهذا يتطلب دعما معد خصيصا، وخاصة بالنسبة لشرائح السكان الأصغر سنا.

ولتحقيق التكامل المستدام في المناطق المهمشة، يجب أن يعالج تخطيط التنمية الريفية تشعبات عوامل تداخل (وتراكم) عوامل الفقر في الريف. ولأن الفقر يكون مصحوبا عادة بسوق عمل فقيرة، وتعليم، وأداء صحي أو اجتماعي، كما يتضح من حالة المناطق الغربية في تونس[20]، فإن الاستراتيجيات الشاملة التي تجمع بين التدخلات التكميلية في مختلف مجالات السياسة العامة، هي الأنسب لمعالجة التحديات التي تواجهها المجتمعات الريفية.

18 المرجع السابق لمتخصص الرعاية الصحية (2022)

19 بنك دينز ومندريال (2020)، المرجع نفسه ص 28.

20 بنك دينز ومندريال (2020)، المرجع نفسه

1.2 آفاق الزراعة

كان غزو روسيا لأوكرانيا، وما ترتب على ذلك من توترات على سلاسل الإمداد الغذائية العالمية، سببا في تسليط الضوء على الاستراتيجيات الزراعية في بلدان البحر الأبيض المتوسط. والواقع أن تعرض هذه البلدان لصدمات الأسعار على السلع الأساسية، وخاصة القمح، فضلا عن اعتماد المزارعين على المخصبات المنتجة في روسيا، كل هذا يخلق تحديات جديدة فيما يتصل بأمن واستدامة الإمدادات الغذائية في المنطقة[21]. وبعيدا عن تدابير الإغاثة قصيرة الأجل للسكان المتضررين، فإن معالجة نقاط الضعف هذه سوف تتطلب إصلاح النماذج الزراعية المحلية بحيث تتناسب بشكل أفضل مع احتياجات المستهلكين في الغذاء، بل وأيضا تحفيز المنتجين، بما في ذلك صغار المزارعين وسكان الريف.

الجدول 2: مؤشرات مختارة في الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب

	السكان الريفيون في عام 2021 (في المئة من مجموع السكان)	العمالة في الزراعة في عام 2019 (في المئة من مجموع العمالة)	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة في عام 2021 (في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)
الجزائر	26	10	12
مصر	57	20	12
الأردن	9	2	5
المغرب	36	33	13
تونس	30	14	9
عالمي	**44**	**27**	**4**

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي

فقد أدى التحول البنيوي الذي طرأ على اقتصاد المنطقة إلى خسارة الزراعة تدريجيا أهميتها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ويبين الجدول 2 أن الزراعة في عام 1965 كانت تمثل نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي في مصر والمغرب وتونس، وهو ما يعكس الطبيعة الزراعية في أغلب هذه الاقتصادات. وقد تقلصت هذه الحصة منذ ذلك الحين إلى حوالي 12 و 13 و 9 في المئة على التوالي. وبالرغم من أن الزراعة لا تزال مساهما كبيرا في النواتج الوطنية، فإنها لم تعد العنصر الرئيسي للنمو الاقتصادي في المنطقة.

من المثير للاهتمام أن هناك دلائل تشير إلى أن هذا الاتجاه نحو الانخفاض قد انعكس. ومنذ عام 2008، تضاعفت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والأردن، في حين تحسنت تحسنا متواضعا في مصر والمغرب وتونس (الشكل 2). ويمكن أن يعزى توسع القطاع الزراعي في الفترة الأخيرة إلى فعالية سياسات الدولة التي أعادت وضع الزراعة كأولوية استراتيجية وتيسر تدفقات رأس المال إلى القطاع.

21 [ICMPD] (2022) ، استطاع تعطيلات إلى قمح شرقية أوروبية حفز إزاحة في إفريقيا ؟ التعليق.

الشكل 2 حصة الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2006

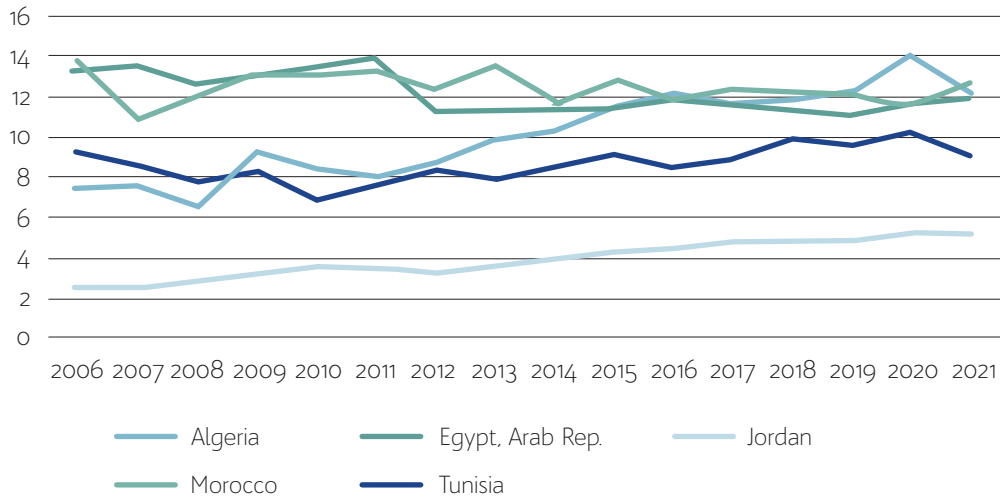

المصدر: ILOSTAT

وبغض النظر عن هذه التطورات الأخيرة، أثر الانخفاض النسبي للزراعة تأثيرا عميقا على هيكل أسواق العمل الوطنية وكذلك على التوازن الديمغرافي بين المناطق الريفية والحضرية. وكما هو موضح في الشكل 3، انخفضت حصة الجزائر ومصر والمغرب في العمالة في الزراعة بنحو 15 نقطة مئوية منذ عام 1995، مما يشير إلى إعادة توزيع مهمة للقوى العاملة نحو قطاعات أكثر ديناميكية من الاقتصاد. وبالتوازي مع ذلك، انخفضت حصة سكان الريف إلى نحو ثلث السكان (باستثناء مصر والأردن حيث تختلف الحصة كثيرا). وهذا لا يترجم بالضرورة انخفاضا صافيا في عدد السكان في هذه المناطق، بل بالأحرى جاذبية أقوى للمدن بالمقارنة.

الشكل 3 الزراعة كنسبة مئوية من مجموع العمالة في الاردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب

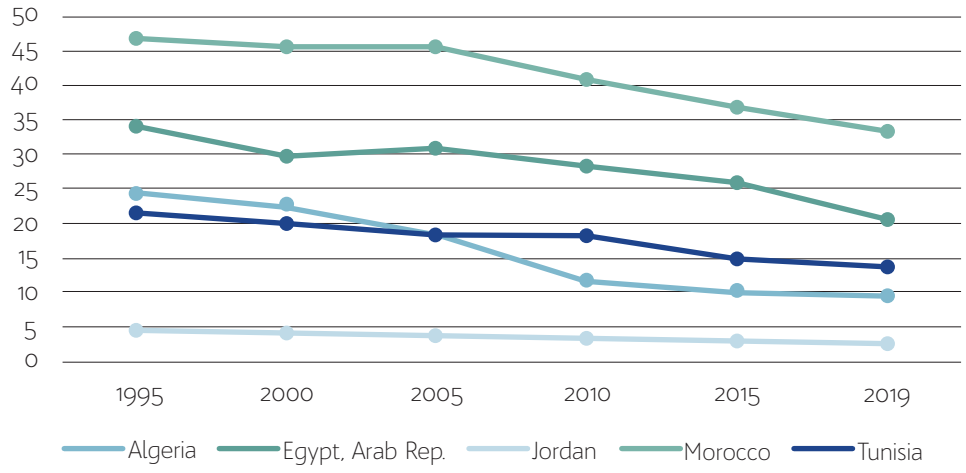

المصدر: ILOSTAT

كانت ازمة كوفيد-19 ضارة بشكل خاص بتنمية القطاع الزراعي. ونتيجة للقيود المفروضة على حركة العمالة وإغلاق محال العمل، يقال إن ما يزيد على 270,000 ألف وظيفة قد دمرت في المغرب في عام 2020 في القطاع الزراعي وحده، وهو ما يعادل 63 % من الخسائر في الوظائف في البلاد في ذلك العام[22]. وبصفة عامة، تأثرت المناطق الريفية تأثرا شديدا بالأزمة، حيث أن معظم الوظائف تتصل بالزراعة والأنشطة المتصلة بالزراعة.

الاستراتيجيات الوطنية للزراعة

على صعيد السياسة العامة، بذلت جهود كبيرة لتوليد زخم جديد في مجال الزراعة. إن بلدان المنطقة ترى في الزراعة عادة المفتاح إلى دفع النمو ومواجهة نقص استغلال العمالة في أفقر اجزاء المنطقة[23].

في الأردن، تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (NSAD)، التي تم تقديمها في إطار رؤية الأردن لعام 2025، إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 10 في المئة سنويا مع زيادة حصة الزراعة في إجمالي الصادرات. وقد بدأت هذه الاستراتيجية في عام 2016، فأتت ثمارها: فقد نما القطاع بمعدل سنوي بلغ 12 في المئة في عام 2018، وزادت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي زيادة ملحوظة بين عامي 2006 و 2021، من 2.5 إلى 6 في المئة تقريبا. ويعزى هذا التوسع في معظمه إلى زيادة أداء المحاصيل نتيجة استثمارات أجريت في إطار برنامج العمل الوطني.[24]

كان إطلاق "Plan Vert" في المغرب في عام 2008 سببا في رفع التخطيط الزراعي باعتباره أولوية إنمائية وطنية. ومن خلال تصورها كإطار شامل لتحديث الصناعة، بدأت المغرب تعزيز الإنتاج الوطني، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للقطاع وسد الفجوة الريفية من خلال توليد فرص العمل المستدامة. وفي عام 2018، وبفضل مزيج من التمويل العام والخاص، حصلت الخطة على زيادة سنوية في الناتج بنسبة 7 في المئة، وخلق 1.5 مليون وظيفة، وزيادة في الدخل قدرها 2.5 أضعاف لـ 3 مليون من سكان الريف. كما هو الحال في الأردن، استفاد المزارعون المغاربة من مكاسب إنتاجية كبيرة لتسويق المزيد من المنتجات بأسعار أكثر مواتاة نسبيا[25].

ومع تبني استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر في عام 2015، فإن الحكومة تظل تركز بكل حزم على سوقها الداخلية وأهداف الأمن الغذائي. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الأراضي والمياه المتاحة، فإن نظام المساعدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة بحلول عام 2030. ولتحقيق هذه الغاية، تخطط الاستراتيجية لاستصلاح نصف مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بحلول عام 2030، وذلك في الأساس من خلال تحويل المناطق الصحراوية بعيدا عن منطقة النيل إلى مناطق خصبة للزراعة. ومن منطلق إدراكها لحساسية النيل تجاه تغير المناخ، فإن هذه الاستراتيجية تقترح التخلص التدريجي من المحاصيل التي تتطلب استخدام المياه بكثافة في حين تعمل في الوقت نفسه على تحسين كفاءة أنظمة الري، على سبيل المثال باستخدام مياه الصرف المعالجة.

وقد تزامن تنفيذ هذه البرامج الزراعية الطموحة مع تحول نوعي في أنماط المحاصيل. وفي الاردن والمغرب وتونس، ما برحت زراعة الفواكه والخضروات في ارتفاع، على حساب المحاصيل التقليدية مثل القمح والذرة والحبوب الاخرى. وتظهر البيانات الزراعية تفضيلا متزايدا من جانب المزارعين للمحاصيل النقدية، التي تتسم بقيمة أعلى وإمكانات تصدير أقوى. ويشمل ذلك محاصيل عالية الإنتاجية مثل الموالح والتوت في حالة المغرب والخضروات والشمام في تونس أو الزيتون في الأردن. فقد تضاعفت حصة إنتاج الخضر في إجمالي الإنتاج

22 عروض الشغل الخاصة بمتخصص الرعاية الصحية، إينكويتي الوطنية

23 غانم حافظ (2015)، التنمية الزراعية والريفية من أجل النمو الشامل والأمن الغذائي في المغرب، الاقتصاد العالمي والتنمية في بروكنجز، ورقة عمل 82.

24 المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الزراعة لأغراض التنمية في الأردن، البرنامج الإقليمي، ورقة عمل 05.

25 ENPARD البحر المتوسط (2019)، بناء علاقة بين الزراعة في المغرب، CIHEAM وUE.

الزراعي في تونس بين عام 1961 وعام 2013. وفي نفس السياق، تضاعف إنتاج الحمضيات في المغرب من الناحية العملية في 10 سنة، من 1,200,000 إلى 2,200,000 طنا أنتجت بين عامي 2008 و 2018.

نظرا لقربه الجغرافي، يجتذب الاتحاد الأوروبي الحصة الأكبر من صادرات هذه البلدان. والواقع أن 90 % من تجارة الخضار في المغرب تتم مع الاتحاد الأوروبي. فالبلاد تقدم صافي الأغذية للكتلة، فضلا عن انها أكبر دولة مصدرة للخضراوات والحمضيات في أفريقيا. ومنذ إطلاق الخطة العمودية، ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 65 في المئة، الأمر الذي يشير إلى تحسن واضح في الموقف التجاري للمغرب. وعلى نحو مماثل، فإن 50 في المئة من المحاصيل التونسية الرئيسية، مثل التمور والزيتون، موجهة إلى الأسواق العالمية[26].

وعلى النقيض من ذلك، فإن الزراعة المصرية تدور في المقام الأول حول زراعة الحبوب لأغراض محلية، وخاصة بين صغار المزارعين. ويظل القمح المحصول الأكثر زراعة على نطاق واسع، ويغطي نحو 50 % من المناطق المزروعة في البلاد[27]. وإلى جانب الذرة والأرز، يستفيد القمح من بيئة تنظيمية مواتية، من خلال نظام لدعم الأسعار ودعم المدخلات للمزارعين، يهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي والحفاظ على الغذاء بأسعار معقولة للسكان[28].

ولذلك، فإن تنمية الزراعة تعزى أساسا إلى تعزيز التكامل التجاري للبلدان وتنمية محاصيل عالية القيمة موجهة أساسا إلى الاسواق الاوروبية. ولوحظ أن هذا التوجه يغذي ظهور نظام زراعي مزدوج إذ أنه يحابي بصورة غير متناسبة المزارع التنافسية الكبيرة التي تستفيد من الوصول إلى شبكات البيع بالتجزئة الدولية، والقدرات الانتاجية المرنة، والتسهيلات الائتمانية، فضلا عن المعدات الحديثة. ومما يدعو إلى القلق أن الزراعة الأسرية، التي ما زالت سائدة في المنطقة، لا تتوفر لديها المتطلبات الأساسية اللازمة للأراضي أو قدرات الري اللازمة للنمو مع الكفاءة في زراعة المحاصيل التي ترتفع الطلب عليها في الأسواق الدولية.

كما أن الحالة الجغرافية السياسية الراهنة قد أدت دورا في إبراز آثار الأمن الغذائي على نظام يهيمن عليه التصدير. وبتجاهل إنتاج الحبوب، زادت بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط اعتمادا شديدا على الواردات، مما عرض هذه البلدان بصورة خطيرة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. على سبيل المثال، يغطي الإنتاج التونسي 20 % فقط من احتياجاته، بينما تشكل مصر بين أكبر مستوردي القمح على مستوى العالم من حيث الحجم الإجمالي[29].

1.3 التعرض لتغير المناخ وندرة المياه

من المتوقع أن تتأثر الزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تأثرا خاصا بآثار تغير المناخ. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل: فأولا، ينظر إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الجزء الجنوبي منها، بالفعل باعتبارها واحدة من أكثر مناطق العالم ضعفا في مجال المياه. والواقع أن جميع البلدان في هذه الدراسة تتميز بانخفاض مستويات توافر المياه إلى حد كبير للفرد[30]. وثانيا، تتسبب درجات الحرارة المرتفعة في إحداث دورات انحدار في متوسط التساقط مع تسريع الوتيرة، فضلا عن شدة موجات الحر. وأخيرا، يرتبط ارتفاع مستويات سطح البحر بزيادة خطر التملح في المناطق الساحلية الخفيضة، وخاصة في دلتا النيل. وقد كان الاثر المشترك لهذه الاحداث المناخية البطيئة الحدوث على الانشطة الزراعية، وكذلك رفاهه السكان الذين يعتمدون عليها، موضوع زيادة البحث والاجراءات المتعلقة بالسياسات.

26 المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الأغذية لأغراض التنمية في تونس، البرنامج الإقليمي، ورقة العمل 09.

27 كان الاتحاد الدولي للبحوث الزراعية (2018) (IFPRI)، وهو استعراض للسياسة الزراعية في مصر، بمثابة الخطوات الأولى نحو استراتيجية جديدة.

28 السياسات المرنة في التعامل مع المناخ والاستثمار في القطاع الزراعي في شركة EG

29 مهرفيه للتعقيد الاقتصادي

30 المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الأغذية لأغراض التنمية في تونس، البرنامج الإقليمي، ورقة العمل 09.

إن آفاق التنمية الزراعية في المنطقة، ربما أكثر من أي مكان آخر، ترتبط ارتباطا جوهريا بمسائل إدارة المياه. وطبقا للتقديرات الأخيرة فإن الزراعة تشكل 83 % من استهلاك المياه العذبة في مصر، و 85 % في المغرب، و 75 % في تونس، وهو ما يعكس حجم تعرض هذه البلدان، ومدى تعرضها، لندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ.

ومن المهم التأكيد على كيفية اختلاف أداء العوامل المناخية تبعا لنوع الزراعة التي تمارس. وفي الجزائر والمغرب وتونس، تغذت الزراعة في الغالب على الأمطار. وعلى النقيض من مصر، والأردن بدرجة أقل، فإن الري لا يمثل سوى مصدر هامشي ومكلف لإمدادات المياه للمزارعين في هذه البلدان. وفي هذا السياق، فإن نقص الامطار مسؤول مباشرة عن انخفاض نوعية وكمية المحاصيل التي سيتم حصادها. وعلى المدى الطويل، يرتبط انخفاض هطول الأمطار أيضا بزيادة حموضة التربة، مما يؤدي إلى أضرار تدريجية وإن كانت لا رجعة فيها لإنتاجية الأراضي. وفي كل من الحالتين، من المتوقع أن يتأثر دخل المزارعين إلى حد كبير بهذه الظروف البيئية المتدهورة.

إن الإجهاد المائي يخلف بالفعل آثارا ملموسة على سبل معيشة سكان المناطق الريفية في المناطق المعرضة للخطر من المغرب. فالظروف القاحلة على نحو متزايد، وخاصة في المناطق المتاخمة للساحل، تحول المجتمعات الريفية بعيدا عن الأنشطة الزراعية والماشية، الأمر الذي يحرم مجتمعات بأكملها من المصادر الحيوية للعمالة والدخل. وفي محافظة القيروان في تونس، كان انخفاض تدفق المياه القادمة من سد نبهانا سببا في التأثير بشكل كبير على خصوبة الأراضي المحيطة، الأمر الذي اضطر المزارعين إلى الانتقال إلى مناطق أخرى على مصب النهر[31]. ومن المتوقع أن تؤدي ندرة المياه إلى نتائج على نطاق البلد في أكثر البلدان تعرضا: وفي تونس، يتعرض نصف إنتاج الزيتون الوطني للخطر بسبب انخفاض تدفقات المياه إلى المناطق الرئيسية النامية. ونظرا لحجم هذا القطاع، فمن المفترض أن يتردد صدى تأثيرات سوق العمل عبر المناطق وسلسلة التجهيز الزراعي[32].

إن وجود بنية أساسية واسعة النطاق للري في مصر والأردن يعني أن ندرة المياه تظهر بشكل مميز. وفي مصر، وبما أن جميع الأراضي المزروعة تتركز حول النيل وتعتمد على النهر للري، فقد تعتبر هذه الأراضي أكثر مرونة في ضوء تغير الأحداث المرتبطة بالطقس[33]. ومع ذلك، تشير الاسقاطات الواردة من الفريق الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن التدفق إلى الخارج من حوض النيل من المقرر أن يتباطأ بمرور الوقت، في حين أن حالات الفيضان، نتيجة لتغير أنماط التهاطل، ستهدد المجتمعات التي تعيش مباشرة على ضفاف النهر[34]. فضلا عن ذلك فإن الزراعة في منطقة دلتا النيل، التي تعد الأكثر خصوبة في مصر، معرضة بشدة للضغوط التي تفرضها عملية تملح المياه، وهي العملية التي ترجع إلى ارتفاع مستويات سطح البحر واختراق قلة من موارد المياه الجوفية المتاحة للضخ.

إن الأردن يعد من بين أكثر دول العالم ندرة في المياه. ومن أجل تحسين قدرة البلاد على الوصول إلى المياه، وتحقيق أهدافها في الزراعة، تعمل البلاد تدريجيا على بناء قدرات الري في حين تعمل بنشاط على تعزيز تقنيات توفير المياه وإعادة استخدام المياه. ولكن في ضوء الموارد السطحية والجوفية المحدودة للغاية في الأردن، تعمل كثافة المياه في المحاصيل التصديرية الرئيسية في البلاد، وخاصة الخضراوات والزيتون، على مضاعفة التأثير السلبي الإجمالي على أمن المياه في البلاد[35].

وتسمح البيانات المتعلقة بأنماط الطقس المتغيرة والأداء الزراعي بالتعرف على نحو أفضل بالتحديات المتصلة بتغير المناخ في المنطقة. وتتوقع أغلب النماذج حدوث انحدار في الهطول بما يقرب من الثلث، على أساس سنوي، بحلول منتصف القرن، في ظل سيناريو "طبيعي" للعمل المناخي. ووفقا للفريق الحكومي الدولي

31 CMI (2022), بؤرة أمان المياه في شمال أفريقيا.

32 IFPRI (2018), التحول الزراعي والاقتصادي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

33 إن وادي النيل ودلتا النيل تؤوي 95 % من سكان مصر.

34 الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (2014)

35 الاتحاد الدولي لوقاية النبات (2018)، دور الزراعة في الأردن.

المعني بتغير المناخ، فإن خفض التساقط في شمال أفريقيا بحلول نهاية القرن "محتمل للغاية" ـ بصرف النظر عن الإجراءات التي اتخذت حتى ذلك الوقت. ومن الواضح أن هذا النوع من المسار من شأنه أن يخلف عواقب كبيرة على قدرة الزراعة على البقاء في المنطقة. ومن المتوقع أن يمتد تدهور الظروف البيئية للزراعة إلى الهياكل الاقتصادية للبلدان المتضررة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الانتاج والنمو الاقتصادي، على النحو المبين في الجدول 4.

الجدول 3: الاحوال المناخية والمؤشرات الاقتصادية

	تقلبات هطول الأمطار	التقلب في الإنتاجية (الإنتاجية)	مؤشرات على مستوى الماكرو
مصر	في 2040 35-%	في 2050 10-%	إنتاج الغذاء بحلول عام 2050 5-%
المغرب	في 2050 30-%		على النمو الاقتصادي بحلول عام 2050 6%
تونس	في 2050 17-%	حتى 10% بحلول عام 2030[36]	محاصيل الحبوب بحلول عام 2030 30-%

المصدر: مجموعة من مصادر البيانات المختلفة، بما في ذلك البنك الدولي، والاتحاد الدولي لحقوق الملكية الفكرية، والإحصاءات على المستوى الوطني
ملاحظة تستند هذه الاسقاطات على الصعيد الوطني إلى حسابات صافية وقد لا تعكس تباينات هامة على الصعيد دون الوطني.

فضلا عن ذلك فإن كبار مستوردي القمح، مثل مصر، يجازرون بالتأثير المناخي "المتوالي" مع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية نتيجة للقيود المرتبطة بالمناخ المرتبطة بالإنتاجية. وقد تؤدي هذه الآثار المتتالية إلى تقويض الأمن الغذائي بشدة بين الذين يعتمدون أكثر من غيرهم على هذه الواردات، ولا سيما المزارعين والمجتمعات الريفية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري ملاحظة أن الاحتياجات من المياه للاستهلاك البشري المباشر قد ارتفعت في المنطقة، بصورة مستقلة عن العوامل المناخية، نتيجة للتوسع الحضري وارتفاع مستويات المعيشة. ويعد هذا الطلب المتزايد على "القطاع الخاص" عاملا شديد لتفاقم العجز الإجمالي في المياه، والذي قد يكون في بعض الأحيان أعظم كثيرا من تغير المناخ ذاته[37]. ورغم أن الزراعة تظل المستهلك الأكبر لموارد المياه العذبة، وبالتالي فإنها تتحمل أغلب المسؤولية، فإن الاستجابات السياسية لابد أن تعمل أيضا على تحسين مراقبة وتنظيم استخدام المياه المحلية والصناعية لتلبية احتياجات البلدان في مجال الأمن المائي بشكل كامل.

36 صندوق المناخ الأخضر (2021)

37 الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير

2. الهجرة في سياق التحول الهيكلي

وتغطي الدراسات المتعلقة بالهجرة على نطاق واسع الهجرة من الريف إلى الخارج. ومع ذلك، فإن تسارع وتيرة التدهور البيئي والمقايضات الاقتصادية الناجمة عن التحول الهيكلي تعيد تشكيل ديناميات التنقل، مما يدفع واضعي السياسات إلى النظر في نهج جديدة للتنمية الريفية والهجرة. ولكي نستفيد من فوائد الهجرة في حين تعمل على الحد من هشاشة هذه الاتجاهات، فلابد من تكريس الجهود المتجددة لإزالة الروابط المعقدة بين التحول البنيوي، والارتباط بين المناخ والمياه، والهجرة في المنطقة.

ولذلك، فإن الهدف من الفصل التالي هو استعراض الانماط البارزة في الهجرة الخارجية الريفية، في ضوء الديناميات التحويلية التي نوقشت في الفصل 1، ولا سيما فيما يتعلق بالعوامل المحركة للهجرة، والتنقل من الريف إلى الحضر، والبعد الدولي للمهاجرين من الريف.

2.1 استعراض محددات الهجرة الريفية

عادة ما تقسم محددات الهجرة في المناطق الريفية بين محددات المستوى الجزئي والاسري والمستوى الكلي. وبالنظر إلى التركيز الجغرافي لهذه الدراسة، تعتبر العوامل التالية أكثر العوامل أهمية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة في المناطق الريفية:

- خصائص سوق العمل الريفية؛
- المعايير الثقافية والمجتمعية؛
- تطلعات الشباب وتعليمهم؛

ويستثني هذا التصنيف الدوافع غيرالمتصلة بشكل عام بأي من البلدان المشمولة، ولكن قد تتم ملاحظتها بشكل مكثف في أماكن أخرى، مثل الصراع أو الاضطهاد. ولا ينبغي للتمييز بين الدوافع أن يحجب حقيقة مفادها أن الدوافع مترابط بشكل وثيق، وأن قرارات الهجرة تنطوي عادة، من منظور المهاجرين، على اعتبارات متداخلة (يعزز بعضها البعض). على سبيل المثال، قد تفكر المهاجرات الشابات في الهجرة بحثا عن فرص أفضل للتعليم العالي فضلا عن النية إلى اكتساب المزيد من الاستقلال في ضوء الحواجز الاجتماعية في المناطق الريفية.

عدم رسمية وتركز أسواق العمل الريفية

إن طموحات المهاجرين الريفيين في الهجرة دالة من الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية في الأغلب الأعم. ومن منظور الاقتصاد الكلي، فإن أشكال الخلل الوظيفي في أسواق العمل في المنطقة تنطبق على المناطق الريفية، وخاصة فيما يتصل بالعمالة الناقصة، وعدم التوافق في الوظائف التعليمية، وعدم الرسمية. وفي هذا الفرع، سنبحث أسواق العمل الريفية من خلال عاملين رئيسيين في الضعف في العمالة: عدم وجود الطابع الرسمي وعدم التنوع الاقتصادي.

الشكل 4 تقديرات العمالة غير الرسمية حسب القطاع في الاردن وتونس ومصر

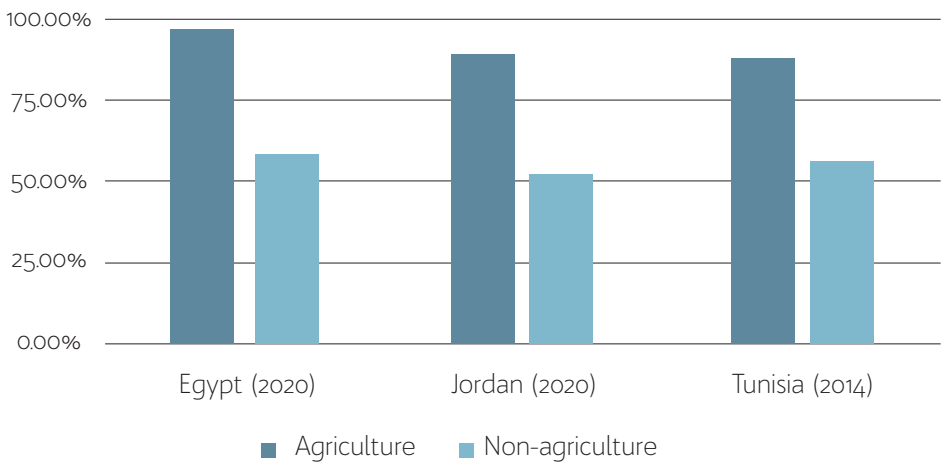

المصدر: ILOSTAT

إن عدم الرسمية ظاهرة متفشية في المناطق الريفية. ويقدر صندوق النقد الدولي أن 80 في المئة من العمل الريفي في شمال أفريقيا غير رسمي مقارنة بـ 60 في المئة في المناطق الحضرية[38]. وفي مجال الزراعة بصفة خاصة، فإن العمالة غير الرسمية منتشرة بشكل خاص: كما هو مبين في الصورة 4، يعتقد أن نحو 90 في المئة من العمال في الأردن وتونس ونحو 100 في المئة في مصر يعملون بصورة غير رسمية. وهذه النسبة أعلى بكثير مما هي عليه في قطاعات أخرى، حيث يغطي اقتصاد الظل نحو 50 في المئة من قوة العمل[39]. ومن بين العمال غير الرسميين، تمثل النساء والشباب تمثيلا غير متناسب.

فعمالة الأسر "المساهمة" تمثل قدرا كبيرا من العمال غير الرسميين، وخاصة في المزارع العائلية. وفي المناطق الريفية، من المتوقع على نحو روتيني أن تشارك النساء وأفراد الأسر الأصغر سنا في واجبات المزرعة اليومية، على سبيل المثال رعاية الحصاد أو تربية الحيوانات. وتنطوي الطبيعة الوضيعة والمنزلية لهذا العمل على التعرض لمخاطر صحية وجسدية. وبما أنها تعتمد على التضامن المحلي أو المجتمعي، فإن المساهمة في العمل غير مدفوعة الأجر عموما ولا تشكل مصدرا للاعتراف الاجتماعي لهؤلاء الذين يؤدونها[40].

ترتبط عدم الرسمية في الزراعة عادة بساعات عمل طويلة، وظروف عمل غير مستقرة، وأجور منخفضة، والتعرض للمواد الكيميائية، والاجهاد البدني، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية[41]. ونظرا لحجم وانتشار الطابع غير الرسمي الريفي، فإن العمال كثيرا ما يواجهون مخاطر كبيرة لمجرد تأمين الدخل. ويتطلب كسر دورة انتشار الطابع غير الرسمي في الريف اتخاذ تدابير استباقية وموجهة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك بتبسيط نظام الضرائب الزراعية وإبراء المزارع الصغيرة من مستوى معين من الدخل لادخالهم إلى القطاع الرسمي.

في الوقت نفسه، تعاني المناطق الريفية من الافتقار الشديد إلى التنوع الاقتصادي. وعلى الرغم من أن العمالة الزراعية تتناقص كحصة من مجموع العمالة، فإن الزراعة تظل إلى حد بعيد الدعامة الأساسية للاقتصادات الريفية. وفي بعض البيئات، مثل محافظات الوسط والمحافظات الغربية في تونس، تشكل الزراعة أكثر من نصف إجمالي

38 صندوق النقد الدولي (2022)، غير الرسمي، والتنمية ودورة الأعمال التجارية في شمال أفريقيا. ورقة إدارية. واشنطن العاصمة.

39 ILOSTAT. انظر مؤشر SDG 8.3.1.

40 CIRAD و (2017) CIHEAM, دراسة حول الزراعة العائلية على نطاق صغير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

41 Bossenbroek L, Fouhi H. (2021), محنة العاملات الزراعيات في المغرب أثناء وباء كوفيد-19. CAH. Agric. 30: 40

العمالة[42]. وتبين الأدلة التي تم استعراضها في وقت سابق أن سبل العيش في الريف تتعرض لضغوط بسبب تنامي ازدواجية القطاع والظروف المناخية. أما فرص العمل المتبقية فهي هامشية وتوجد في معظمها في الخدمات الصغيرة والتجارة أو في الادارة العامة المحلية. وهذه الحالة تقيد إلى حد كبير نطاق الفرص المتاحة لسكان الريف، بصرف النظر عن مهاراتهم ومستويات تعليمهم.

في هذا السياق، ليس من المستغرب أن يقرر العديد من الأسر الزراعية اختيار استراتيجيات تنويع الدخل التي قد تشمل فردا أو عدة أفراد من الأسرة الذين يزاولون العمل في مزارع أكبر أو مجاورة أو الانتقال إلى المدن القريبة للدخول في تجارة صغيرة، الاشغال العامة أو التشييد على أساس غير متفرغ أو على أساس التفرغ[43]. وتشير بيانات المسح إلى أن حصة الأسر الريفية في الدخل الإجمالي المستمدة من الزراعة في انحدار، بينما يتزايد عدد مصادر الدخل لكل أسرة، الأمر الذي يشير إلى أن المزيد والمزيد من المزارعين لا يعتمدون بشكل كامل على الزراعة[44]. وبالنسبة للأسر الريفية القادرة على تحمل التكاليف، فإن هجرة أحد أفراد الأسرة (إما إلى المدن أو الخارج) تشكل الخطوة النهائية نحو تحقيق القدر الأمثل من التنوع في الدخل في ضوء تضاؤل فرص الزراعة.

لمعالجة الفقر في الريف، وآثار تغير المناخ والهجرة الخارجية، يجب أن تهيئ استراتيجيات التنمية الريفية بيئة مؤاتية للناس للخروج بأمان من الزراعة ولازدهار الأعمال التجارية غير الزراعية الصغيرة والمتوسطة. وهذا يشمل مرافقة رجال الأعمال المحليين في إقامة العمليات، وخاصة من خلال توفير الدعم المالي والتقني، وزيادة شبكة البنية الأساسية في المناطق المستهدفة من أجل التعجيل بالتكامل مع أسواق المستهلك.

ونظرا لإمكاناتها الكبيرة في مجال التصدير، فإن التجهيز الزراعي كثيرا ما يعتبر مجالا واضحا للإمكانيات غير المستغلة في المناطق الريفية. ولا يزال هذا القطاع متواضعا في معظم البلدان (2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس) ولكنه يعتبر في كثير من الأحيان بوابة إلى الأسواق ذات القيمة العالية (زيت الزيتون على سبيل المثال) بينما يرتبط باستمرار بارتفاع دخل العمال في هذه السلسلة. وتشير الجهات الفاعلة المحلية أيضا إلى آفاق قوية لتنمية السياحة البيئية والصناعات اليدوية الصنع في المناطق الريفية في المنطقة، استنادا إلى الاهتمام الشديد بتراث المنطقة الفريد (الطبيعي أو الثقافي).

المعايير الاجتماعية والثقافية

على المستوى الفردي (الجزئي)، كثيرا ما يرتبط الميل إلى الهجرة أيضا برغبة قوية في التحرر. وتبرز البحوث المتعلقة بالمهاجرين الحاليين والمحتملين دور المعايير الاجتماعية والثقافية الجامدة إلى حد ما، فضلا عن القيم في تشكيل تطلعات الهجرة، لا سيما بين الشباب[45].

إن الوجود الشامل لعمل الأسرة (وطبيعته القسرية في بعض الحالات)، والافتقار إلى المشاركة والتمثيل المدنيين، وانتشار التسلسل القيادي الأبوي، كلها شروط هيكلية قد تفرض في حالات كثيرة ضغوطا سلبية على تصورات كل وكالة على حدة[46][47].

42 المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الأغذية لأغراض التنمية في تونس، البرنامج الإقليمي، ورقة العمل 09.

43 CIRAD و (2017) CIHEAM, المرجع نفسه

44 متخصص الرعاية الصحية (2021)، مذكرة، مصادر الإيرادات العامة، الهيكل والمساواة

45 (2018) CIHEAM, المرجع نفسه

46 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الهجرة وطرق التحول.

47 (2018) CIHEAM, الهجرة والتنمية الريفية يشمل البحر الأبيض المتوسط، Chapitre 7، الهجرة للجيب المتوسطي. المرجع السابق

وتؤكد التقارير المتعلقة بالتنمية الريفية أن المرأة ضعيفة بوجه خاص في ضوء العلاقات الاجتماعية والجنسانية القمعية. والواقع أن استمرار الأدوار الصارمة بين الجنسين في مختلف أنحاء المنطقة يعمل على تقييد قدرة النساء على الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي وتعقيد قدراتهن إلى حد كبير على الوصول إلى الوظائف الزراعية الرسمية. ونتيجة لذلك، فإن النساء العاملات في الميادين يكلفون عادة بمهام شاقة وخطرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على الصحة والظروف المعيشية[48]. وتواجه هذه البلدان أيضا تحديات في بدء أنشطتها الخاصة في مجال تنظيم المشاريع الزراعية، إذ لا تملك الأصول الاقتصادية والمدخرات ورأس المال الاجتماعي الكافي. وتفيد التقارير بأن الفجوة في الدخل بين النساء والرجال في الزراعة في المغرب بلغت 50 في المئة[49]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللوائح المعقدة المتعلقة بالأراضي تعني أن عدد النساء اللاتي يملكن أراضيهن قليل جدا، حتى وإن كن أرامل[50].

إن النساء اللاتي يرغبن في العمل خارج الأسرة لابد وأن يبحرن غالبا عبر شبكات غير رسمية، حيث أن الوصمة المتأصلة المرتبطة بعمل المرأة تعني أن أصحاب العمل عازفون عن توظيفهم. ولقد وصف لنا كيف تضطر النساء في المناطق الريفية المغربية إلى العمل الميداني في حيازات أكبر، حيث قد تكون ظروف العمل شاقة وخطيرة بسبب قلة الاهتمام الذي يمنح لأمن العمال. وفي حالات أخرى، يقتصر عمل النساء على مجموعة محددة من الوظائف (المدارس، مزارع الألبان، إلى آخر ذلك).

وعلى الرغم من وضعهن غير المستقر في كثير من الأحيان، فإن نسبة النساء في مجموع العمالة الزراعية في ازدياد بالفعل[51]. والواقع أن اتجاه تنويع الدخل الذي نوقش في وقت سابق تجسد في انتقال الرجال بعيدا عن القرى نحو مناطق أكثر ازدهارا حيث توجد الصناعات، إما بشكل مؤقت أو دائم، اعتمادا على نوع مشروع الهجرة الذي يجري تنفيذه. وفي الاستجابة لهذا، من المتوقع أن تصادق النساء على قدر أعظم من المسؤوليات الأسرية، بما في ذلك العمل في الحقول في غياب أزواجهن. وفي المناطق الريفية، يمكن أن يكون هذا التحول في العلاقات المهنية حافزا قويا نحو تخفيف الحواجز المتصلة بنوع الجنس.

تطلعات الشباب والتعليم

تكشف الدراسات الاستقصائية للشباب، ولا سيما في شمال أفريقيا، عن وجود شعور عميق بالتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الذي ينشأ أساسا عن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وانعدام منظورات الحياة. وقد ثبت أن صعوبة تقديم الفرد نفسه إلى مرحلة البلوغ هي مصدر إحباط اجتماعي عميق، فضلا عن أنها مقدمة لتطلعات الهجرة[52]. وبشكل عام، فإن طموحات الهجرة أعلى (إلى حد كبير) بين أصغر شرائح السكان كما هو موضح في الرسم البياني أدناه.

48 بوزيدي، ي.، ساكر إي، ويديد م.، (2011)، في كل من: حقوق المرأة والتمكين - CAS de Trois Regions en Egypte, au Maroc et en Tunisie, Gender and Work in the Mena Region Working Paper No 22. القاهرة: مجلس السكان.

49 بوسنبروك ليزا، ليوفرييه اوليديكس دي سايس أو ماروك، رذائل التغيير الاجتماعي؟ Alternatives Rurales (7), Dembre 2019.

50 منظمة الأغذية والزراعة (2019)، الهجرة الريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الاتجاهات الإقليمية، القاهرة.

51 منظمة الأغذية والزراعة (2019)، المرجع نفسه.

52 ICMPD (2022). الشباب والهجرة في المغرب: تقرير حول تطلعات الشباب في الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، أوروميد للهجرة V.

الصورة 5 الرغبة في الهجرة حسب الفئة العمرية وبالبلد في عام 2019

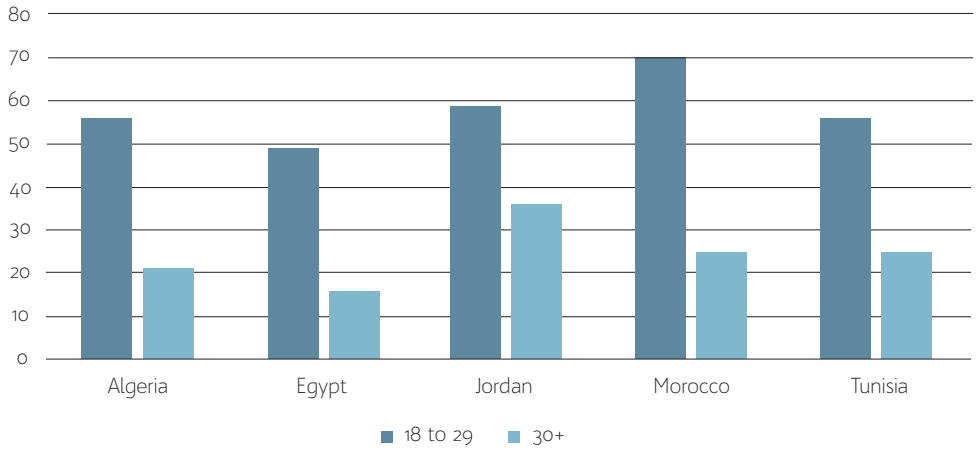

المصدر: مقياس الضغط العربي، الموجة الخامسة

في المناطق الريفية، ترتبط الرغبة في الهجرة بعوامل مادية ومجردة على حد سواء. كما أن فرص العمل وفرص التدريب أو برامج التعليم العالي نادرة نسبيا. ونتيجة لذلك، لا تتوفر للشباب سوى خيارات قليلة أخرى، إلى جانب دعم حيازات الاسرة بوصفها مساهمة في العمل، أو بدلا من ذلك، الانخراط في أعمال بسيطة في الزراعة للمساعدة في زيادة دخل الاسرة المعيشية. وفي عام 2020، أفاد 32 في المئة من الشباب المغاربة في المناطق الريفية بأنهم لا يتمتعون بأي مهنة (بما في ذلك في مجال التعليم أو التوظيف أو التدريب)[53].

في المناطق الريفية، تشكل نوعية نظام التعليم مصدرا مستمرا للسخط. وإلى جانب نقص المعدات والمواد التعليمية، تواجه المدارس الريفية أوجه قصور فيما يتعلق بموظفي التعليم المؤهلين والمدربين. ويعني تأخر معايير التعليم في المناطق الريفية مقارنة بالمدن أن من المرجح أن يكون التلاميذ والطلاب مقيدين في تطوير تعليمهم، وأن يفوتهم أهداف التعلم الهامة أو أن يتخلوا عن النظام المدرسي تماما.

وبالنسبة لشرائح الشباب الأكبر سنا، يشكل التعليم العالي سببا رئيسيا للهجرة الخارجية، ويمثل القسم الأعظم من المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وكثيرا ما تعني المسافات إلى المراكز الحضرية أن الطلاب الجدد لابد أن يتركوا المناطق النائية حتى يتسنى لهم الالتحاق بالجامعة. وحتى إذا ما تصور أن الهجرة الخارجية مؤقتة لأسباب تعليمية تصبح دائمة بصفة عامة، لأن المهاجرين الريفيين يميلون، عند التخرج، إلى الاستقرار للبحث عن فرص عمل تناسب طموحاتهم.

في جميع بلدان هذه الدراسة، تميل المراكز الحضرية إلى ممارسة قوة جذب قوية للشباب الريفيين. ترتبط المدن بقيم إيجابية مثل الحداثة والاستقلال والراحة. وعلى النقيض من هذا، يندم الشباب على افتقار المناطق الريفية إلى الترفيه، وصعوبة ظروف العمل، وتقاليد الأسرة أو المجتمع المحلي الأكثر تطفلا في كثير من الأحيان. وقد تم توسيع هذا التصور بسبب زيادة تعرض الشباب لوسائل الإعلام الاجتماعية التي تميل إلى أساليب الحياة الحضرية الاستهلاكية. وتشير التقارير أيضا إلى أن الشتات يلعب دورا مهما في تعميم روايات الثروة والنجاح الناتج عن الهجرة الخارجية.

53 Les HCP (2022)، المؤشرات الاجتماعية للمغرب، طبعة 2022.

الواقع أن النزوح الريفي للشباب يعيد بالفعل تشكيل الأهرامات الديموغرافية في الريف. وفي المغرب، من المتوقع أن تنخفض نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 24 سنة)، من حوالي نصف السكان في عام 2014 إلى 33 في المئة في عام 2040[54]. ومن الناحية الاقتصادية، من المرجح أن يؤثر هذا الاتجاه بنيويا على القدرات الإنتاجية في المناطق الريفية مع استمرار تقلص السكان في سن العمل. وعلى الأمد المتوسط إلى البعيد، من المتوقع بالتالي أن العجز في المهارات والعمالة، وخاصة في الحيازات الضخمة وعلى الرغم من تزايد الميكنة في هذا القطاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية فيما يتصل بإنتاج الغذاء وأمنه. ومن الناحية الاجتماعية، قد يؤدي هذا الاتجاه إلى تفاقم تهميش المناطق الريفية وزيادة حدة الانجرافات في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية.

ولتقديم منظور مختلف للشباب، يجب تثمين الاعمال الزراعية من جميع جوانبها. وهذا يشمل زيادة الأجور الزراعية، كما أن الزيادة الأخيرة في الحد الأدنى للأجور المضمونة في المغرب تمثل خطوة إيجابية للغاية. ولكن أصحاب المصلحة المحليين يشيرون أيضا إلى ضرورة استهداف مهارات الشباب ومصالحهم، والتي تختلف عن مصالح آبائهم. وهنا، يمكن للنتائج الايجابية في مبادرات تنظيم المشاريع المحلية، التي يقدم بموجبها لشباب سكان الريف مجموعة من الحوافز لانشاء شركات صغيرة في مجال الخدمات أو الاعمال الزراعية، أن تلهم السياسة الوطنية. والأهم من ذلك أنه في سياق الإجهاد المناخي الشديد، لا يمكن إنكار أن آفاق الشباب والعوامل البيئية متشابكة. ولهذا السبب فإن استراتيجيات التكيف مع المناخ، بما في ذلك الحفاظ على المياه بشكل منهجي والنهج الزراعية الإيكولوجية، تشكل ضرورة أساسية للحفاظ على سبل العيش في الزراعة وإعطاء الشباب سببا للبقاء.

2.2 الاتجاهات في الهجرة الداخلية

لا توجد معرفة على المستوى الكلي تذكر فيما يتعلق بتدفقات المهاجرين من الريف إلى الخارج. إن الافتقار إلى البيانات الكمية الموزعة حسب منطقة المغادرة (دون الوطنية) يعني الفصل بين الهجرة الخارجية الريفية من مجموع التدفقات إلى الخارج على الصعيد الوطني أمر معقد. وفي الوقت نفسه، فإن التحركات الداخلية، مثل ما يحدث بين المناطق الريفية والحضرية، لا تسجل إلا في بعض الاحيان، وإذا كان الامر كذلك، على أساس كيانات إدارية محددة تحديدا جامدا. وبما أن المهاجرين من الريف إلى المناطق الحضرية لا يعبرون أي حدود، ويبقون داخل نفس الكيان الإقليمي، فإن الاهتمام والقدرة الإدارية المكرسان لتتبع تحركاتهم ضئيل للغاية، حتى برغم أن المهاجرين الداخليين يمثلون أربعة أمثال إجمالي المهاجرين الدوليين على مستوى العالم[55].

ولهذه الحالة آثار مختلفة: من منظور الدولة المرسلة، لا يوجد قدر كبير من المعرفة حول نسبة الريفيين ضمن اجمالي المهاجرين، 2) من منظور الدولة المستقبلة، هناك قدر ضئيل من المعرفة حول نسبة الريفيين ضمن المهاجرين، ج) بالنسبة لكل البلدان، تشكل الهجرة الداخلية جانبا غير مدروس بالقدر الكافي من قدرة الناس على الانتقال.

مع ذلك، هناك ما يكفي من المؤشرات للاعتقاد بأن الهجرة الداخلية تحدث على نحو أكثر يقينا بمعدلات مرتفعة في جميع أنحاء المنطقة[56]. وعلاوة على ذلك، وبفضل الدراسات الاستقصائية السكانية والحسابات النوعية، هناك يقين معقول بأن الهجرة من الريف إلى الحضر تفوق في أهميتها جميع أنواع الحركات الداخلية الاخرى (من الحضر إلى الحضر، ومن الريف إلى الريف، ومن الحضر إلى الريف).

54 ENPARD البحر المتوسط (2019)، بناء علاقة بين الزراعة في المغرب، CIHEAM وUE.

55 CIHEAM (2018)، الهجرة والتنمية الريفية يشمل البحر المتوسط، Chapitre 8، Sous-deالتنمية الهجرة الريفية داخليا.

56 CIHEAM (2018)، الهجرة والتنمية الريفية يشمل البحر الأبيض المتوسط، Chapitre 7، الهجرة للجيب المتوسطي.

من بين كل الدول التي خضعت للدراسة، فإن مصر تضم أكبر عدد من سكان الريف من الناحيتين النسبية والمطلقة. ومن المهم أن سكان الريف هم صغار جدا ويتنامى. وفي هذا السياق، تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر آلية حاسمة لمواجهة الشباب الذين يعانون من نقص العمالة. وعلى هذا فإن النزوح الريفي يعتبر عموما "صمام" ديموغرافي، الأمر الذي يساعد في تخفيف الضغوط الاجتماعية الناجمة عن الزحف العمراني وتفكك الأراضي، الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل التوقعات الزراعية ونقص الاستفادة الإجمالية من العمالة. وتشير تقديرات الدراسة الاستقصائية التي اجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017 إلى وجود 8 مليون مهاجر داخلي في البلاد. ووفقا للملاحظات التي أبديت في وقت سابق، فإن معظم المهاجرين الداخليين المصريين من الشباب الذين يعملون، عند التحاقهم بالمراكز الحضرية، في القطاع غير الرسمي بهدف إعادة الأموال إلى أسرهم. ووفقا لدراسات استقصائية لسوق العمل، فإن النساء الريفيات ممثلات بشكل متزايد في هذه التدفقات الداخلية، جنبا إلى جنب مع تخفيف الحواجز الاجتماعية واعتماد قطاع الخدمات على قوة عمل نسائية[57].

وقد أبرزت اتجاهات مماثلة في تونس والمغرب، وإن كان ذلك على نطاق أقل. إن الفوارق الاجتماعية في تونس تفرض ضغوطا قوية على التوازن الديموغرافي في البلاد. إن المناطق الأكثر فقرا، والتي تصادف أنها ريفية في الأساس، تتسم بمعدلات هجرة صافية سلبية، على النقيض من المعدلات الصافية الإيجابية التي وردت في المناطق الحضرية والساحلية في البلاد: وبين عامي 2009 و 2014، دفعت الهجرة إلى الخارج سكان محافظة القيروان إلى الانخفاض بنسبة 4% (التدفق الصافي). ويبلغ المعهد الوطني للاحصاء عن مغادرة المنطقة في تلك الفترة ما مجموعه 34,000 شخصا[58]. ومن ناحية أخرى، شهدت منطقة تونس، المقابلة لمناطق تونس الكبرى، تدفقا صافيا لأكثر من 60,000 ألف شخص.

بالنسبة للمغرب، فإن الارقام الاجمالية التي قدمتها اللجنة العليا للتخطيط في المغرب غنية بالمعلومات بشكل خاص: والهجرة مسؤولة عن متوسط 1.5% من الانحدار السكاني سنويا في المناطق الريفية في البلاد. وبالأرقام المطلقة، فإن هذا يشكل تدفق سلبي إلى الخارج يبلغ نحو 195,000 شخص في الفترة 21-2020. وتماثل هذه التدفقات إلى الخارج، فقد تميزت المدن بمعدلات إيجابية صافية بلغت نحو 0.6 في المئة. والمفترض أن المهاجرين الريفيين الذين ينتقلون بعيدا عن الريف يشكلون القسم الأعظم من هذا النمو (لأن التحرك داخليا يعني ضمنا قدرا أقل كثيرا من الحواجز مقارنة بالهجرة الدولية). وحقيقة أن هذه المعدلات ظلت مستقرة بشكل ملحوظ على مدى السنوات ال 20 الماضية تشير إلى شدة التحول الهيكلي وأثره على العمليات الاجتماعية - الديموغرافية في البلد فضلا عن الجاذبية الدائمة للمراكز الحضرية. ولكن من الخطأ أن نفترض تحركا خطيا كاملا من المناطق الريفية إلى المدن. وتتألف نسبة من المهاجرين من الريف من أشخاص ينتقلون دوليا، في حين يتصل التوسع الحضري أيضا بوصول المهاجرين الدوليين.

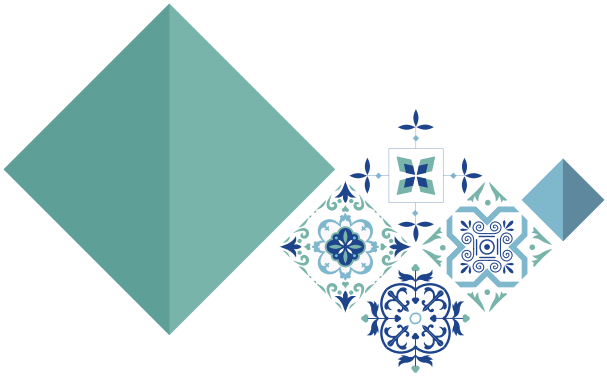

57 أبو حطب و ال (2022) من يتحرك ومن يكسب من الهجرة الداخلية في مصر؟ أدلة من موجتين من دراسة استقصائية أجرتها لجنة سوق العمل. Habitat International.

58 Ins, Kairouan à travers le Recensement Gunral de la Poitat 2014.

الشكل 6 معدل الهجرة الصافي لكل منطقة في المغرب

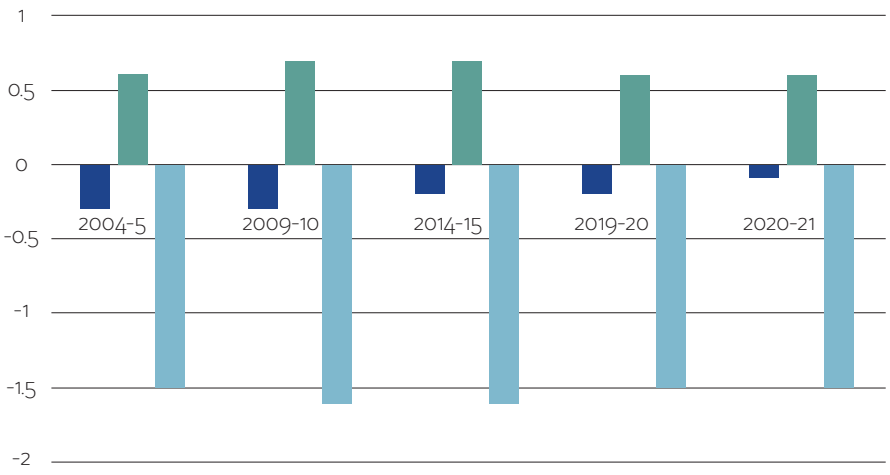

المصدر: برنامج المفوض الأعلى

وكما ذكر أعلاه، فإن آثار الهجرة من الريف إلى الحضر لا تقتصر على مناطق المغادرة. وفي مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت الهجرة الداخلية مسؤولة عن تسارع وتيرة التوسع الحضري إلى حد كبير مع مغادرة الناس للمناطق الريفية بحثا عن ظروف عمل أفضل في المدن. فقد شهدت المراكز الحضرية في المنطقة، والتي تهيمن عليها المدن العواصم الرأسمالية والمناطق الساحلية، نموا كبيرا في السنوات العشرين الماضية، وتشير التوقعات إلى أن الحركة من المرجح أن تستمر بسبب التدهور البيئي والصدمات الخارجية في الريف. ويتوقع البنك الدولي أن يصل عدد المهاجرين الداخليين الإضافيين إلى 19 مليون مهاجر بحلول عام 2050 في شمال أفريقيا، معظمهم من الأراضي الزراعية والمناطق الساحلية التي تغذيها الأمطار ويتوجهون نحو المراكز الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية[59].

في ضوء وتيرة الهجرة الداخلية وأهميتها، فإن مصر معرضة بشكل خاص للزحف العمراني. ويعتبر أن المشهد الحضري المصري ينمو بمعدل 2 في المئة سنويا في المتوسط، مما يضطر إلى استيعاب 1 مليون نسمة آخرين. والواقع أن الآثار المترتبة على التوسع الحضري المتشعب ملموسة على مستوى الأمة بالكامل: ففي كل عام تفقد ما يقدر بنحو 30,000 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لافساح الطريق أمام إنشاء بنية أساسية حضرية جديدة (الطرق، وكتل البناء، والمستوطنات غير الرسمية)، وخاصة حول القاهرة ودلتا النيل[60]. وهذه هي الحال أيضا في أماكن أخرى: في تونس، يقدر عدد الهكتارات التي تفقد بسبب الضغوط الحضرية بـ 2,000 إلى 3,000 هكتار[61]. كما أن التوسع في الأراضي التي كانت في السابق زراعية الزراعية التي كانت في السابق مسؤول عن استنفاد موارد المياه العذبة، وتدهور نوعية التربة (من خلال أعمال البناء)، وتشتت الحيازات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة احتمال تشريد المزارعين.

59 كليمنت، فيفيان، كانتا كوماري ريغو، أليكس دي شيربين، برايان جونز، سوزانا أدامو، جاكوب شوي، نيان صادق، إلهام شابات. 2021. جزء الأمواج 2: العمل في مجال الهجرة الداخلية للمناخ. واشنطن، العاصمة، البنك الدولي.

60 أبو حطاب وعال، (2022)، المرجع نفسه

61 CIHEAM (2018)، الهجرة والتنمية الريفية يشمل البحر المتوسط، Sous-de ،Chapitre 8التنمية الهجرة الريفية داخليا.

في الأردن، يواجه التمييز بين المناطق الريفية والحضرية تحديا من جانب المناطق الحضرية المنتشرة حول عمان وإربد. ونتيجة لهذا، أصبحت الزراعة مدمجة على نحو متزايد في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدن، وتدار كما تديرها السلطات الحضرية. ووفقا لمقابلات أجرتها الجهات المجيبة، تشجع السلطات الحضرية سكانها بنشاط على المشاركة في الإنتاج المحلي عن طريق توفير معدات الإقراض وضمان الحصول على البذور ومبيدات الآفات والتدريب على الزراعة الصغيرة النطاق. كما أن قطع الأراضي الصغيرة و/أو مناطق التسقيف مخصصة للإنتاج المحلي ولزراعة قطع الأراضي الصغيرة كوسيلة لتخفيف المخاطر المتصلة بالأمن الغذائي.

وتؤدي المدن، من نواح كثيرة، دورا حاسما في توفير آفاق معيشية أفضل للمهاجرين الداخليين الذين تدفعهم قلة الفرص الريفية. بيد أن المخاطر المرتبطة بالتوسع الحضري السريع في المنطقة أصبحت واضحة بشكل متزايد. وفي جميع البلدان، تمارس الهجرة المستمرة من المناطق الريفية ضغوطا على المراكز الحضرية لتلبية الاحتياجات المتزايدة بسرعة من حيث الاسكان والتعليم والصحة. ورغم ذلك فإن أسواق العمل في المراكز الحضرية، والتي ينظر إليها تقليديا باعتبارها أقل تمييزا، وخاصة بالنسبة للنساء، مقيدة في قدرتها على استيعاب المعروض المتزايد من العمالة، وهذا يعني أن العمل غير الرسمي أصبح أكثر شيوعا بين المهاجرين الوافدين حديثا والذين يتمتعون بقدر أقل من المهارات والشبكات اللازمة لتسويق أنفسهم. وكما هو الحال في المناطق الريفية، فإن تعزيز العمل اللائق، وخاصة بين المهاجرين الريفيين، لابد وأن يشكل سمة أساسية من سمات السياسة. وعلاوة على ذلك، لابد أن يضع التخطيط الحضري في الحسبان نقاط الضعف المناخية الناشئة عن التوسع السريع وغير المخطط له في المدن. من المتوقع أن تكون موجات الحرارة أكثر شدة في البيئات ذات الكثافة العالية. كما أن المستوطنات غير الرسمية أكثر عرضة للتأثر بالفيضانات في حالة هطول أمطار غزيرة بسبب نقص أنظمة الصرف[62].

2.3 الاتجاهات في الهجرة الدولية

رسم خرائط لنازحي الريف الدوليين

المعايير التي تعمل على تشكيل اختيار المهاجرين لوجهة محددة في السياق. وفي حالة الهجرة الطوعية، فإن هذه الخيارات قد تكون مرتبطة بالقدرات المالية للمهاجرين، او تصورهم للفرص في المقصد، او وجود "شبكات" اجتماعية عبر وطنية، أو توفر طرق الهجرة القانونية وإمكانية الوصول إليها.

يميل المهاجرون الريفيون إلى تفضيل الوجهات المحلية على الوجهات الدولية، حتى ولو لم يكن بالإمكان قياس التدفقات بدقة. وفي عموم الأمر، تحتاج الهجرة داخليا إلى موارد أقل للاضطلاع بها، وهي أقل ارتباطا بالمخاطر الاجتماعية أو الاقتصادية، ولا تعني حواجز لغوية أو اجتماعية ثقافية كبرى، والأهم من ذلك أنها لا تقيدها قيود الحراك التي تفرضها الدولة. وفي مجمل الأمر، تميل الهجرة الداخلية إلى أن تكون أكثر سهولة، الأمر الذي يجعلها شكلا أكثر انتشارا من أشكال الحركة. وعلى هذا النحو فإن المهاجرين من المناطق الريفية في المنطقة كثيرا ما يرصدون إلى المراكز الحضرية في بلدانهم وليس إلى أماكن أخرى في الخارج[63].

وهذا لا يعني أن الروابط بين المناطق الريفية والهجرة الدولية هامشية. ويرجح أن ينظر سكان الريف في الهجرة إلى الخارج إذا كانوا يملكون مستوى معينا من الموارد والمهارات التي يمكن تطبيقها في البلد الوجهة، بالإضافة إلى شبكة من الأقارب أو الأصدقاء الموجودين بالفعل هناك. وقد تملي وجهات النظر السلبية أيضا على اختيار متابعة مشروع الهجرة الدولية في المراكز الحضرية في البلاد أو في مناطق المقصد النموذجية الأخرى. وقد

62 Gaub Florence (2021), Arab Climate Futures, Chaillot Paper, ISS.

63 منظمة الأغذية والزراعة (2019)، الهجرة الريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الاتجاهات الإقليمية، القاهرة.

أكد بعض الباحثين أن الهجرة الداخلية قد تزيد من الميل إلى الهجرة دوليا في وقت لاحق، الأمر الذي يتحول إلى عملية هجرة "خطوة". غير أن البيانات المتسقة عن هذه الظاهرة غير متوفرة في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط[64].

قد يتم التعرف على البعد الريفي للهجرة الدولية من خلال دراسة مسح الأسر المهاجرة وخاصة الوحدات المرتبطة بالمهاجرين الحاليين. وفيما يتعلق بالمنشأ الجغرافي للمهاجرين من بلد معين، هناك اتجاه واضح لصالح المهاجرين الحضريين: وفي مجموع عدد المهاجرين، يتجاوز عادة عدد المهاجرين الحاليين من المدن والمراكز الحضرية المهاجرين من المناطق الريفية.

في المغرب وتونس، تميل المناطق الريفية إلى أن تكون ناقصة التمثيل بين المهاجرين الدوليين: 10 % من الأسر الحضرية "معرضة" للهجرة، أي أنها تعد واحدة على الأقل من أفراد المهاجرين، في مقابل 5 % فقط في المناطق الريفية. وفي المناطق الريفية في سوس - ماسا ودراا تافيلاليت، فإن 6 في المئة فقط من جميع الاسر هي أسر مهاجرة. وعموما، تركز هاتان المنطقتان على نحو 9 في المئة من مجموع السكان المهاجرين. وبالمقارنة، تمثل مناطق الدار البيضاء وبني ملال والرباط معا نصف السكان المهاجرين المغاربة الحاليين[65]. وعلى نحو مماثل، يأتي ثلاثة أرباع المهاجرين التونسيين من تونس أو من منطقة ساحلية (حضرية) أخرى. تمثل المنطقة الشمالية والوسطى الغربية مجتمعة 8 في المئة فقط من المهاجرين[66]. ترسم البيانات المتعلقة بالتطلعات إلى الترحيل صورة مماثلة: في منطقتي الشمال والغرب الأوسط في تونس، لا يتجاوز عدد من التقارير السكانية عن نية الهجرة 10 إلى 15 في المئة في تونس مقابل 26 في المئة [67]في تونس. على العموم، يبدو أن المناطق الريفية في هذه البلدان أقل عرضة لأن تكون نقاط انطلاق للهجرة الدولية من المراكز الحضرية.

لا يزال يتعين علينا أن نرى ما إذا كانت هذه الاختلالات قائمة عندما نضع في الاعتبار حقائق الهجرة غير النظامية. وهناك في واقع الأمر دلائل تشير إلى أن المهاجرين الطامحين من المناطق الريفية أكثر ميلا إلى النظر في قنوات الهجرة غير النظامية، إذا لزم الأمر، من نظرائهم في المناطق الحضرية[68].

فضلا عن ذلك فإن بعض الفوارق الدقيقة تنشأ عندما تؤخذ في الاعتبار الحجم النسبي لسكان الريف والحضر في البلاد. في الأردن في عام 2014، كانت الأسر الريفية تمثل 14 في المئة فقط من الأسر المهاجرة الحالية (الأسر التي يقيم فيها عضو واحد على الأقل في الخارج). وبما أن 9 في المئة فقط من السكان تعتبر ريفية، فإن الهجرة الدولية يمكن أن تفسر على أنها أكثر أهمية بالنسبة للمناطق الريفية على أساس نصيب الفرد[69].

يمكن أن يعزى تزايد استعداد المجتمعات الحضرية للهجرة فيما يبدو إلى عدة عوامل: أولا، وكما نوقش في الفصل 1، فإن المجتمعات الريفية أفقر من نظيراتها في المناطق الحضرية في المتوسط. ونتيجة لهذا فإن الموارد المتاحة لهذه البلدان أقل لتكريس نفسها لمشاريع الحراك، وهي أكثر تكلفة في حالة الهجرة الدولية. وقد وصف كيف ركزت الهجرة من أفقر المناطق وأكثرها هامشية في المغرب، مثل الأطلس المتوسط والعالي، على الوجهات الداخلية[70]. ثانيا، تتسم المراكز الحضرية، أكثر من المناطق الريفية، بشبكات هجرة واسعة النطاق أثبتت

64 بيريان م.، هاس ه. وناتر ك.، (2021) التحولات الاجتماعية والهجرة في المغرب، ورقات عمل، المعهد الدولي للهجرة. الورق 171.

65 HCP (2020) La Migration Internationale au Maroc, Resortats de l'enquête Nationale sur la Migration Internationale 2018-2019.

66 شركة (2021) ins et ONM، تونس حمص، enquête Nationale sur la Migration Internationale، Progres Migration.

67 شركة (2021) ins et ONM، تونس حمص، enquête Nationale sur la Migration Internationale، Progres Migration.

68 منظمة الأغذية والزراعة (2018) الهجرة الريفية في تونس، وبرامج تشغيل وأنماط هجرة الشباب الريفي وأثرها على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في تونس. روما

69 إدارة الإحصاءات (2016) (DOS). الأردن-حمص. الدراسة الاستقصائية الدولية للهجرة للأسر الأردنية لعام 2014 – التقرير النهائي. دائرة الإحصاء الأردنية. عمان. الأردن.

70 بيريان م.، هاس ه. وناتر ك.، المرجع نفسه

أبحاث الهجرة أنها تشكل ضرورة أساسية لتفعيل قرارات الهجرة التي يتخذها الأفراد. وثالثا، قد يشهد "عدم الحراك" النسبي في المناطق الريفية أيضا على ارتباط المجتمعات الريفية بأراضيها، بما في ذلك بعدها العاطفي والاقتصادي. وإنه لمن المشروع أن نتصور أن النسيج الزراعي الغني والتاريخ في هذه المناطق قد يعمل كعامل وسيط لطموحات الهجرة.

ورغم ذلك فإن المؤشرات الواردة من تونس تشير إلى عملية تحويلية تجري الآن. ووفقا لدراسة مسح أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في المناطق الريفية في البلاد، فإن ثورة 2011 كانت بمثابة نقطة تحول في قدرة الناس على الحركة والتنقل في المناطق الريفية. وقبل عام 2011، كان سكان الريف يمثلون نحو 20 في المئة من المهاجرين الدوليين. ومنذ ذلك الحين، تمثل المناطق الريفية والحضرية بالتساوي في السكان المهاجرين الحاليين[71]. ولكن ليس من الواضح كيف أثرت أحداث 2011 على هذه الأنماط. وأشار الخبراء إلى تدهور البنية الأساسية الريفية بعد عام 2011 وتزايد انعدام الثقة في العمل السياسي لشرح هذه التغيرات في المناطق النائية[72]. وفي الدراسة الاستقصائية، يتزامن عام 2011 مع زيادة الهجرة الخارجية لأسباب تعليمية، ولا سيما بين النساء. ومن المفترض أن يكون التحول السياسي قد أدى إلى توليد مواقف أكثر مؤاتاة إزاء هجرة الاناث إلى الخارج والهجرة لاسباب تعليمية في الاوساط الريفية.

الشكل 7 المهاجرون التونسيون حسب منطقة المنشأ (دراسة منظمة الأغذية والزراعة)

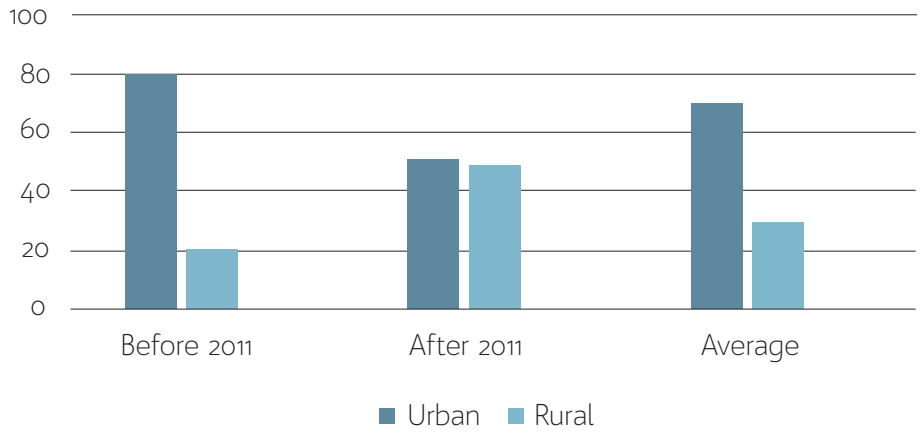

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2018)

من المثير للاهتمام أن قرارات الهجرة في المناطق الريفية تشهد تحيزا واسع الانتشار بين الجنسين. وتشير الإحصاءات إلى أن الأسر المهاجرة تميل إلى أن ترأسها نساء، مما يشير إلى فصل نسبي بين الرجل وواجباته الزراعية بسبب الهجرة خارج البلاد. والواقع أن حصة الأسر التي ترأسها نساء في المناطق الريفية المغربية كبيرة للغاية بين الأسر المهاجرة (31 %) وأكثر تمشيا مع المتوسط الوطني داخل الأسر غير المهاجرة (7 %). وهذا الفارق أقل وضوحا بكثير في حالة الأسر الحضرية[73].

71 منظمة الأغذية والزراعة (2018) الهجرة الريفية في تونس، وبرامج تشغيل وأنماط هجرة الشباب الريفي وأثرها على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في تونس. روما.

72 أورينت الحادية والعشرون، "أون تونيزي لا ميج" (En Tunisie la Migration)، برنامج Partagee pans Entier de la Soutte)، Entretien avec حسن بوبكر. 19 [أكتوبر] 2022.

73 متخصص الرعاية الصحية (2020)، المرجع نفسه

من الجدير بالملاحظة أن الهجرة الخارجية في مصر تتمتع ببعد ريفي أكثر تميزا من أي مكان آخر. وعلى النقيض من بلدان شمال أفريقيا الأخرى، هناك أدلة تشير إلى زيادة تمثيل الأفراد الريفيين بين إجمالي المهاجرين. وبين عامي 1998 و 2012، شكل الريفيون 70 في المئة من المهاجرين الدوليين[74]. وحقيقة أن سكان الريف في مصر أكبر كثيرا نسبيا، قد تفسر هذا الفارق مع بلدان أخرى. وأشار الخبراء الذين أجريت معهم مقابلات أيضا إلى الملامح المحددة لسوق العمل في البلدان المستقبلة بوصفها عوامل استيعاب للمهاجرين الريفيين. وعلى النقيض من المقاصد الأوروبية، تتسم بلدان الخليج، حيث يقيم أغلب المصريين في الخارج، بحواجز أقل لسوق العمل وبطلب كبير على العمال من ذوي المهارات المتدنية، فضلا عن عدم الحاجة إلى مهارات لغوية محددة.

مشاركة سكان الريف في الشتات

كثيرا ما يصور المهاجرون كمساهمين رئيسيين في التنمية الريفية. ومن خلال تحويلات الأسر، والاستثمار المباشر، وخلق الأعمال التجارية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة أو تيسير التجارة، يمكن للمهاجرين الريفيين أن يشاركوا في تعزيز الإنتاجية الزراعية أو إيجاد أسواق جديدة للسلع المنتجة محليا، وخلق فرص العمل وايجاد سبل العيش في أماكنهم الأصلية[75]. تفيد التقارير بأن مساهمة المهاجرين تمتد أيضا إلى المجالات غير الاقتصادية من خلال نشر الأفكار والمعايير والقيم، على سبيل المثال، مما يؤدي إلى تحول الشتات إلى عوامل للتغيير الاجتماعي في بلدان المنشأ[76].

الواقع أن قلة من الدراسات كرست لاستكشاف التحويلات المالية وغيرها من أشكال التحويلات المالية في سياق المناطق الريفية في المنطقة. وفي مصر والأردن والمغرب وتونس، تمثل تدفقات التحويلات 5 في المئة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي القومي، غير أنه ليس من المعروف على وجه الدقة مدى توجيه هذه التدفقات نحو المناطق الريفية[77]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحويلات الداخلية من المدن لا ينظر فيها عادة في مجموع التدفقات، وإن كان من المحتمل أن تشكل مصدرا رئيسيا للدخل والتنمية في المناطق الريفية نظرا لهيمنة التحركات الداخلية. ونتيجة لذلك، من الصعب تقدير المشاركة الاقتصادية والمالية للمهاجرين الحاليين، داخليا أو دوليا، في مجتمعاتهم الاصلية. على العكس من ذلك، فإن أثر الهجرة على التنمية الريفية لا يقاس بصورة متسقة وشاملة.

تختلف كثافة مشاركة المهاجرين في مجتمعاتهم الأصلية وفقا لنوع الهجرة التي يتم القيام بها. كما نوقش من قبل، فقد يختار سكان المناطق الريفية الهجرة موسميا، بالعمل في المدن أثناء موسم الركود أو العمل باعمال يدوية في حيازات أكثر إنتاجية لبضعة أسابيع أو بضعة أشهر في كل مرة. وفي هذه الحالة، تتبنى الهجرة نمطا دائريا يستجيب لحاجة الأسر إلى تنويع مصادر دخلها في حين تظل مشاركة في الزراعة الصغيرة الحجم التي تعتمد في أغلبها على الكفاف[78]. وتشير معظم النتائج إلى أن المهاجرين الداخليين، الموسميين أو غير الموسميين، ما زالوا ملتزمين بالشؤون الزراعية وإدارة الزراعة الأسرية. وقد ثبت أن الهجرة المؤقتة، وما ينتج عنها من تنوع في الدخل، تساعد صغار الملاك على تحقيق التوازن بين عدم استقرار عائدات الأراضي، بينما ترتبط بتخفيض مستويات الفقر بالنسبة للأسر المعيشية التي تضطلع بها[79].

74 ديفيد أ. وجارارو ج. (2016) محددات الهجرة: أدلة من مصر. مصر.

75 منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي (2018)، الروابط بين الهجرة والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، التقرير التقني.

76 بريان م.، هاس ه. وناتر ك. المرجع نفسه

77 MUSMAD بوابة التحويلات النقدية: https://www.knomad.org/data/remittances

78 منظمة الأغذية والزراعة (2018) السابق

79 الاتحاد الدولي لبحوث التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (2018)، التحول الزراعي والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استعراض للماضي مع دروس للمستقبل. تقرير السياسة الغذائية.

ويواجه المهاجرون الدوليون المزيد من الحواجز في إشراك مجتمعاتهم الأصلية. وتجد البحوث المتعلقة بهذا الموضوع أنه حتى إذا ما استمرت الاتصالات، مثل عاودة المهاجرين الدوليين عدة مرات في السنة، فإن مشاركتهم في الأنشطة الزراعية تقل عن مشاركة أقرانهم الداخليين[80]. بيد أن الهجرة الدولية ترتبط أيضا بمستويات أعلى من التحويلات المالية مقارنة بالهجرة الداخلية. ورغم أن المواقف متباينة للغاية، فإن المهاجرين في الخارج يميلون إلى كسب الأجور بما يتفق مع تنظيمات العمل في البلدان المضيفة. وعلى النقيض من ذلك، كثيرا ما يواجه المهاجرون الداخليون أسواق عمل غير رسمية ولا يكسبون ما يكفي للمساهمة في سبل العيش في الريف[81]. ومثلها كمثل الهجرة الموسمية، فإن الحراك الدولي يخلف عواقب إيجابية على مستويات معيشة الأسر.

وتعد إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين نتيجة أخرى واضحة للغاية للهجرة من المناطق الريفية. وترتبط الهجرة، سواء كانت داخلية أو دولية، عادة بزيادة المسؤوليات وعبء العمل بالنسبة للمرأة. وفي بعض المناطق الجغرافية، يعتبر عمل المرأة في الزراعة يفوق عمل الرجل. وقد تكون بعض المهام المحددة قد تم القيام بها بشكل كامل نتيجة لذلك، مثل الحصاد أو تربية الحيوانات في المغرب[82]. غير أن إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف الزراعية في كثير من الحالات لم يسفر عن إضفاء الطابع الرسمي على المرأة على نطاق واسع على القوى العاملة، مما يعني أن المرأة في الزراعة لا تزال تعاني من نقص في الأجور وتعريض لظروف عمل شاقة[83].

تستخدم التحويلات في مجموعة واسعة من الأغراض. في مصر أو المغرب أو تونس، هناك أدلة قوية تشير إلى أن قسما كبيرا من التحويلات تنفق على الإسكان وشراء العقارات. وقد يعكس هذا النمط من الإنفاق استعداد المهاجرين للاستعداد للعودة أو قد يترجم إلى ارتفاع مستويات المعيشة بين الأسر التي لا تبقى. وفي حالة المغرب، يشير بيريان إلى أن تحويلات المهاجرين الريفيين كانت حتى بمثابة العامل المحفز للتوسع الحضري في المناطق الجنوبية من البلاد. والواقع أن الأسر المتبقية لجأت إلى بناء المساكن في القرى أو المدن الأصغر حجما من أجل الاستفادة من قدرة هذه الأماكن بشكل أفضل على الوصول إلى البنية الأساسية العامة والوظائف غير الزراعية. وبهذا المعنى فإن التحويلات المالية المستمدة من الهجرة الدولية ساهمت أيضا في تشكيل اتجاهات الانتقال من الريف إلى الحضر في البلاد مع استخدام الأسر المهاجرة للأموال المتاحة للخروج من الريف[84]. ومن الناحية الاجتماعية الاقتصادية، يلاحظ تأثير الهجرة الدولية على الأسر المتبقية، حيث تظهر الأسر المهاجرة مستويات أفضل من حيث القدرة على العمل والدخل مقارنة بالأسر غير المهاجرة[85].

وهناك إجماع واسع النطاق على أن الدراية العملية ورأس المال لدى المهاجرين الحاليين يشكل المفتاح إلى تأمين سبل العيش المستدامة في الزراعة. لأن الزراعة تشكل مجالا بارزا لتشغيل شمال أفريقيا في الخارج، فهناك على ما يبدو مجموعة من الفرص للاستفادة منها من حيث المعرفة والنقل التقني[86]. وعلى هذا فإن مشاركة المغتربين لابد أن تركز على تعبئة هذه الخبرات، وما يتصل بها من فرص السوق لخدمة المصالح الأوسع للمناطق الريفية، وخاصة فيما يتصل بتنمية روح المبادرة التجارية خارج المزارع وتعزيز قدرة القطاع على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

80 منظمة الأغذية والزراعة (2018) الهجرة الريفية في تونس، المرجع نفسه

81 منظمة الأغذية والزراعة (2019)، الهجرة الريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الاتجاهات الإقليمية، القاهرة.

82 ديفيد أ. ونيلسون ب. (2021) الهجرة والتنمية الريفية في بلدان نينا، دراسة حالة، المناطق والتنمية، 2021 n 53-.

83 CIRAD و (2017) CIHEAM، دراسة حول الزراعة العائلية على نطاق صغير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

84 بريان م.، هاس ه. وناتير ك. السابق

85 الاتحاد الدولي لبحوث التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (2018)، التحول الزراعي والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استعراض للماضي مع دروس للمستقبل. تقرير السياسة الغذائية.

86 ويعمل 20 و 13 في المائة على التوالي من المهاجرين المغاربة والتونسيين في القطاع الزراعي

3. الهجرة وإعادة الإدماج

3.1 نظرة عامة على أنماط الهجرة

وغالبا ما ينظر في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في وقت واحد كبلدان منشأ المهاجرين وعبورهم ووجهتهم. ويمثل النزاع والتشرد المتصل بالمناخ جزءا كبيرا من الهجرة داخل المنطقة واتجاهها. وتستضيف بلدان البحر الأبيض المتوسط عددا كبيرا من المشردين قسرا، وخاصة منذ بداية الصراع السوري في عام 2011. بعد عشر سنوات، يوجد نحو 5.6 مليون سوري مشرد في المنطقة، بينهم أكثر من 1 مليون في الأردن وحده[87]. كما هاجر السوريون إلى بلدان أخرى في المنطقة، مثل مصر وتونس والمغرب. وعلاوة على ذلك، تستضيف تونس السكان المشردين من ليبيا المجاورة التي كانت هي نفسها عند الطرف المتلقي لطرق الهجرة فيما بين البلدان الافريقية.

من ناحية أخرى، تشهد بلدان شمال أفريقيا تدفقا منتظما من المهاجرين المغادرين من منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. إن هذه الحركة داخل القارة، التي كثيرا ما يتم صياغتها على أنها هجرة "اقتصادية"، تستلزم في واقع الأمر مجموعة واسعة للغاية من الدوافع والمسارات والتوقعات والحالات القانونية للمهاجرين. وهي مدفوعة في المقام الأول ببالغين في سن العمل يبحثون عن فرص العمل، ولكن أيضا بملتمسي اللجوء والمهاجرين المحتاجين إلى الحماية، والعمال الموسميين و"الدائمون"، والطلاب الملتحقين بالتعليم العالي أو الأسر في حالات العبور التي تتقدم نحو أوروبا. قد يكون وضعهم طوعيا أو عرضيا أو قانونيا أو غير منتظم وقد تستمر إقامتهم من أسبوعين إلى عقود[88]. وبسبب هذه التحركات المختلطة، فإن الهجرة في المنطقة تتحدى التصنيف المباشر وتعقد عملية إنشاء أطر السياسات العامة للحماية وإدارة الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحركة تتألف أيضا من مواطنين عائدين إلى بلدانهم الأصلية بعد فترات زمنية في أوروبا أو بلدان الخليج أو ليبيا في حالة تونس. وتتزايد الاهتمام بهجرة العودة هذه، سواء في مجال السياسات العامة أو في مجال الهجرة.

تعكس حالة المهاجرين في المناطق الريفية هذا التعقيد. يبدو أن المصادر الإحصائية القليلة المتاحة بشأن خصائص المهاجرين تشير إلى أن المناطق الريفية لا ينظر إليها عادة باعتبارها وجهات عندما يبدأ المهاجرون في رحلتهم. إن غياب الشركات المتوسطة والكبيرة، والصدارة البارزة للزراعة الأسرية على نطاق صغير، وعدم كفاية التنويع، كما سبق توضيحه، يعني أن فرص العمل ضئيلة، وخاصة بالنسبة للأجانب. وفي هذا الصدد، توفر المراكز الحضرية مثل المدن الرئيسية أو المناطق السياحية (معظمها على الساحل) مزيدا من الضمانات للعيش بفضل حجم الأسواق غير الرسمية ووجود سماسرة المعلومات.

في تونس، تمثل المناطق الريفية نسبة ضئيلة جدا من السكان الاجانب المقيمين، بخلاف المدن والمناطق الساحلية. ومن بين 58,000 من غير المواطنين في تونس، يعتقد أن 5,000 شخصا فقط، أو 10 في المئة بالكاد، يقيمون في المناطق الداخلية، التي يغلب عليها الريفيون والزراعيون. وبالمقارنة، تركز منطقة تونس الكبرى نحو نصف السكان المهاجرين.

87 خطة الرد الأردنية 2017-2019.

88 تير الأصيل تونس (2016)، الحركة من المهاجرين.

الشكل 8 توزيع السكان المهاجرين حسب منطقة الإقامة في تونس

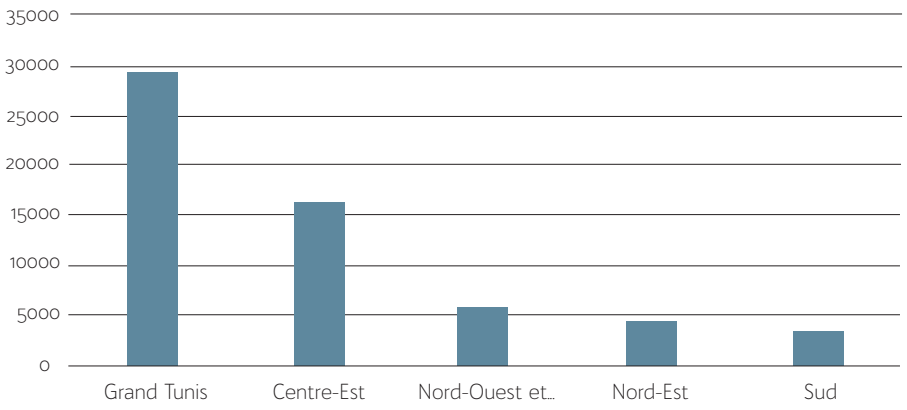

المصدر: INS (2021)

وبالإضافة إلى الأنماط المكانية الواضحة للسكن، فإن مشاركة المهاجرين في القطاع الزراعي تبدو محدودة للغاية. وكان القطاع يعمل 7 % فقط من القوى العاملة المهاجرة في عام 2020، اي بعد الخدمات (61 %) والصناعة (18%) والبناء (14 %). وتتعلق العمالة في الزراعة بـ 10.5 في المئة من المهاجرين جنوب الصحراء و 8 في المئة من المهاجرين من البلدان المجاورة. أما المهاجرون الآخرون فلا يمثلون على الإطلاق في القطاع[89].

في المغرب، تعتبر الزراعة أيضا مجالا أقل جاذبية للعمل. ووفقا لدراسة مسح أجريت في عام 2021 على يد متخصص الرعاية الصحية، فإن حصة المهاجرين في الزراعة تكاد لا تذكر. وتشكل الخدمات إلى حد بعيد المجال الرئيسي للعمالة، حيث تمثل نحو نصف العمالة المهاجرة، تليها التجارة (22 في المئة) والبناء (12 في المئة). وأفادت التقارير بأن الزراعة هي تحتل 8 في المئة فقط من المستجيبين للاستطلاع[90]. ويشارك 24 في المئة من مواطني مالي في الزراعة وفقا للدراسة الاستقصائية. ومع السنغاليين (15 في المئة)، هذه هي المجموعة الوحيدة التي تظهر حضورا مميزا في القطاع.

الواقع أن هذه النتائج بالنسبة للمغرب وتونس ترسم صورة لعدد من المهاجرين الذين يتركز أغلبهم في المراكز الحضرية والأكثر ازدهارا في البلاد. تظهر الإحصاءات أنها نشطة في قطاع "الخدمات" الذي يغطي مجموعة من الوظائف في مجالات التجارة الصغيرة، وفن الطهي، والسياحة، إلى آخر ذلك وهذا يشير إلى المدن باعتبارها وجهات جذابة للمهاجرين الدوليين بقدر ما هى جذابة للمهاجرين الداخليين. كما تقدم المراكز الحضرية للمهاجرين الدوليين إمكانية العثور على شبكات مجتمعية أو وسطاء موجودين مسبقا لتسهيل الاسكان وغيرها من الخدمات الحيوية مثل الرعاية الصحية والحصول عليها. وقد أثبتت هذه الشبكات أيضا أنها تساعد المهاجرين الجدد من خلال الاتصال بأصحاب العمل المحتملين وتوجيههم من خلال القواعد والأنظمة الإدارية أو العمل كمتجهات للتضامن[91]. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن المراكز الحضرية، على النقيض من المناطق الريفية، تمتلك البنية الأساسية المصرفية اللازمة لتلبية احتياجات المهاجرين من حيث إرسال التحويلات المالية إلى أسرهم عن طريق قنوات آمنة. هذه الملاحظات تستحق إلى حد ما بعض الفروق الدقيقة. أولا، تعكس بيانات العمالة كجزء من دراسات مسح

89 شركة ins et ONM (2021)، تونس حمص، Progres Migration، enquête Nationale sur la Migration Internationale.

90 HCP (2021) La Migration Forcee au Maroc, Resultats de l'enquête Nationale de 2021.

91 بيريان م.، هاس ه. وناتير ك.، (2021) المرجع نفسه

HIMS، قبل كل شيء، حقيقة العمل المعلن، الذي كما نوقش في الفصل 1، هامشي للغاية في المناطق الريفية (حوالي 10 في المئة). وقد يكون من المشروع في هذا الصدد التساؤل عما إذا كانت البيانات المتعلقة بالمهاجرين في مجال العمالة الزراعية، وكذلك في مجال البناء، هي بيانات غير مقدرة بالقدر الكافي. وبالنظر إلى أن معظم العمال الاجانب، وفقا لمقابلته التي أجراها خبير، في حالة عبور، يمكن تصور أن عملهم يتهرب من السجلات الرسمية. وثانيا، في حالة المغرب، أجريت الدراسة الاستقصائية في أكبر مدن البلاد، الأمر الذي أثار مخاطر التحيز الجغرافي في الطريقة التي تم بها جمع النتائج. وكان نصف عينة الدراسة الاستقصائية يقيم في الدار البيضاء أو الرباط وقت العمل الميداني، مما منح المستجيبين الحضريين عددا أكبر نسبيا من المعارض. ولكي نولي أهمية الهجرة في المناطق الريفية بدقة فقد يكون من المفيد أن نتوسع في نطاق المعاينة الجغرافية في المستقبل.

وفقا لبعض التقارير فإن العمال الأجانب يعملون على نحو متزايد على سد النقص في العمالة في الزراعة في شمال أفريقيا، وخاصة في الاستجابة الانفصال القوى العاملة الريفية من الذكور[92]. ويوجد هؤلاء العمال في أكثر المزارع إنتاجية وكثافة للعمالة، التي تتميز بتقنيات متقدمة للمحاصيل وإنتاج يركز على التصدير. ونظرا للطبيعة المعزولة لهذه الحيازات والمناطق الكبيرة المشمولة بها، فإن القليل من المعلومات عادة ما يتسرب عن خصائص ورفاه هؤلاء السكان الاجانب. وهناك أدلة على أن خصائص العمل الزراعي قد تجتذب الناس في حالات المرور العابر: فهو لا يتطلب تدريبا خاصا، ومن الممكن تنفيذه أثناء التنقل، وينطوي على مهام ثانوية عامة (وخاصة أثناء الحصاد)، ويوفر مصدرا فوريا، وإن كان محدودا للغاية، مصمم بشكل أساسي لتغطية الحركة المستقبلية (إلى المدن أو إلى أوروبا) أو لدعم المجتمعات المحلية في البلدان الأصلية.

وبالنظر إلى ممارسات العمل في هذا القطاع، فمن المتصور أن أغلب العمال الأجانب العاملين في هذه الحيازات يعملون بأجر غير رسمي، وبالتالي فإنهم لا يستفيدون من الحد الأدنى من الراتب وضمانات الحماية الاجتماعية. وقد تتعرض هذه المزارع لبيئة عمل غير مستقرة، على سبيل المثال من خلال طلب منها أن تتلاعب بالمواد الكيميائية، أو الآلات الثقيلة، أو الماشية من دون معدات أو تدريب مناسب. فالمسافة من المدن تعني أن خيارات السكن نادرة، وأن الانتقال من المدن قد يكون في كثير من الأحيان طويلا للغاية ومكلف. في غياب آليات التمثيل الجماعي، من خلال النقابات العمالية أو المنظمات المجتمعية، يكون العمال الاجانب عرضة للخطر بوجه خاص في حالة سوء المعاملة على أيدي أرباب العمل[93]. لمواجهة هذه الاتجاهات الجديدة، من المستصوب أن تعزز سلطات العمل رصدها في المناطق الريفية، ولا سيما فيما يتعلق بحالة المهاجرين. كما أن إنشاء آليات فعالة للإحالة قد يؤتي ثماره لأن معظم الضحايا قد يكونون في حالات غير منتظمة. وتتحمل النقابات العمالية مسؤولية خاصة عن حماية حقوق المهاجرين، وخاصة في قطاع الزراعة. ويشكل فتح النقابات العمالية التونسية "مناطق التحديث" المخصصة في تونس سوسة خطوة في الاتجاه الصحيح[94].

3.2 عمال زراعيين أجانب في الأردن

على النقيض من هذا، تتشكل تجربة الأردن في استضافة المهاجرين على مدى عقود من التدفقات المرتبطة بالصراعات. وقد كان للتحركات السكانية الكبيرة أثر عميق على المجتمع الاردني، مما فرض ضغوطا على الهياكل الاساسية الضرورية، وزيادة المنافسة على الموارد، والتأثير على تكوين سوق العمل. وفي هذا السياق الذي

92 منظمة الأغذية والزراعة (2018) الهجرة الريفية في تونس، وبرامج تشغيل وأنماط هجرة الشباب الريفي وأثرها على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في تونس. روما.

93 منظمة الأغذية والزراعة (2019) المرجع نفسه

94 عرض لأول مرة « Espace-Migrants à l'UGTT »: افتتاح الدورة « ESPAS-Migrants à l'UGTT » تونس و سوسة destinis aux illaurs المهاجرون في تونس (ilo.org). ولقد فتح فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا، من خلال الدعم من قبل منظمة العمل الدولية، مساحتين جسميتين مكرستين لمعالجة طلبات ومظالم العمال المهاجرين.

يتسم بالتحديات، أظهر البلد قدرة ملحوظة على التكيف، وقد قطع شوطا طويلا في سبيل تعزيز الشعور بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك الأمن للسكان الضعفاء.

في هذا الصدد، تلعب الزراعة دورا رئيسيا في تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في الأردن. كما أشير في الفصول السابقة، نمت الزراعة في الأردن باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية، وذلك أساسا نتيجة لمكاسب الإنتاجية والطلب الخارجي في أسواق الخليج المجاورة. وكانت فرص العمل الناشئة عن هذا التوسع في معظمها من العمال الاجانب ذوي المهارات المتدنية وليس من المواطنين الاردنيين. وبموازاة ذلك، ساهمت الإصلاحات التي تم إدخالها بموجب اتفاق الأردن[95] في فتح سوق العمل الزراعي، فضلا عن القطاعات الاستراتيجية الأخرى، أمام السوريين المقيمين في الأردن. وأدى رفع القيود المفروضة على العمال الزراعيين إلى إعادة تشكيل قوة العمل بصورة كبيرة، مما ادى، إلى حدوث تحول في المشهد الريفي في الأردن: ووفقا لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في عام 2018، قد يمثل السوريون ما يصل إلى 70 % من قوة العمل في هذا القطاع. وإلى جانب جنسيات أخرى (المصريون والباكستانيون)، يمثل غير الأردنيين 90 في المئة من اليد العاملة في المزارع[96]. ففي المناطق الريفية من البلاد، حيث يمثل السوريون أكثر من غيرهم نسبيا، يبلغ نحو 35%[97] من عدد السكان.

وتشير هذه المؤشرات القليلة إلى علاقة الاعتماد المتبادل بين أرباب العمل والقوى العاملة الأجنبية. وفي بعض المحافظات، تمثل الزراعة شريان حياة رئيسي للاجئين. ففي المفرق على سبيل المثال، تشكل الزراعة 24 في المئة من إجمالي العمالة السورية (التي لا تزال تقتصر على قطاعات قليلة من النشاط). وكان إصدار السلطات لآلاف تصاريح العمل مفيدا في خلق عمل آمن وملائم للاجئين وزيادة كبيرة في إمكانية الاعتماد على الذات. على سبيل المثال، أشار 95 % من المستجيبين للاستطلاع إلى حيازتهم لتصريح صالح، وأفاد جميعهم تقريبا بأنهم يحصلون على الحد الأدنى للأجور على الأقل للسوريين في الأردن، وهو ما يعادل حوالي 5 دينار أردني يوميا.

بالنسبة لأرباب العمل، تساهم قوة العمل السورية في سد النقص في العمالة الناجم عن الهجرة الجماعية في الريف وشيخوخة السكان. وعلى الرغم من أن حصة العمالة في الزراعة على الصعيد الوطني آخذة في التناقص باستمرار، ولا سيما نتيجة للميكنة، فإن معظم المزارع تعتمد، جزئيا أو كليا، على اليد العاملة الاجنبية من نوع ما، ولا سيما خلال موسم الحصاد.

الشكل 9 القوى العاملة حسب الجنسية، مسح منظمة العمل الدولية في محافظتي إربد ومفرق المفرق

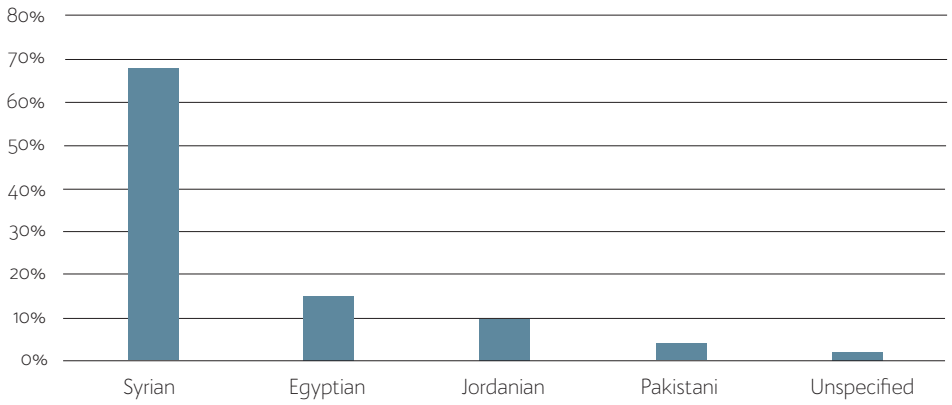

المصدر: منظمة العمل الدولية (2018)

95 https://odi.org/en/publications/the-jordan-compact-lessons-learned-and-implications-for-future-refugee-compacts/

96 منظمة العمل الدولية (2018)، العمل اللائق والقطاع الزراعي في الأردن، أدلة مستمدة من الاستطلاعات التي قام بها العمال وأرباب العمل.

97 المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الزراعة لأغراض التنمية في الأردن، البرنامج الإقليمي، ورقة عمل 05.

من المقرر أن ينمو هذا الاعتماد على رأس المال البشري الأجنبي مع استمرار البلد في تعزيز الإنتاج المحلي من أجل تحقيق أهداف الإدارة الوطنية للنهوض بالأغذية وتخفيف المخاطر المتصلة بالأمن الغذائي. وقد استهدفت الحكومة، على سبيل المثال، اللاجئين على وجه التحديد في جهودها الرامية إلى حفز الامدادات الغذائية المحلية: وتشمل التدابير توفير برامج تدريبية وإسداء المشورة لحفز تنظيم المشاريع الزراعية، وتوفير البذور والمعدات والتدريب على الري للنساء اللاجئات، ووضع برامج زراعية داخل مخيمات اللاجئين.

مع ذلك، فإن العمل في الزراعة لا يزال مرتبطا بانخفاض الدخل ودرجة عالية من عدم الاستقرار. وبسبب مسافة الحيازات من المدن، فإن العمال إما يضطرون إلى الانتقال أو العيش في خيام، أو ملاجئ، أو غير ذلك من أشكال المساكن المؤقتة التي يوفرها صاحب العمل. كما أن العمل في الميدان نادرا ما يخضع لعقود رسمية: فالقوة العاملة، كما هي الحال في شمال أفريقيا، تتألف في المقام الأول من العمال المأجورين الذين يعملون على مهام محددة تبعا للموسمية. وتستبعد أحكام الضمان الاجتماعي والصحة بحكم الواقع من معظم ترتيبات العمل. وبالاضافة إلى ذلك، أبلغت منظمة العمل الدولية عن حالات عمل الاطفال، ولا سيما في سياق الزراعة. فعلى الرغم من الظروف المواتية للغاية التي يتمتع بها نظام التعليم الأردني للأطفال السوريين، فإن فرص الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية تفتقر نسبيا إلى هذه القدرة، الأمر الذي يدفع بعض الأسر إلى جلب الأطفال إلى العمل.

وقد أحدث تدفق اللاجئين السوريين تغييرا عميقا في الهياكل الاجتماعية في الأردن. وشهدت المناطق الريفية على وجه الخصوص تغيرات واسعة النطاق ناجمة عن هذا التدفق، ومعظمها من حيث الهياكل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق. وبالنسبة للأردنيين فضلا عن المجتمع الدولي، فإن وتيرة وحجم خلق فرص العمل في الزراعة ساهما في تسليط الضوء على إمكانية الهجرة لأغراض التنمية الريفية والأمن الغذائي، مع التأكيد في الوقت نفسه على بعض المخاطر المرتبطة بتدفقات السكان الواسعة النطاق.

3.3 خصائص المهاجرين العائدين في المناطق الريفية

إن مسألة إعادة إدماج المهاجرين في بلدانهم الأصلية في مرحلة ما بعد العودة من الهجرة تميل إلى تبلور اهتمام صناع السياسات على نحو متزايد، وخاصة في البلدان المضيفة التقليدية للمهاجرين. على سبيل المثال، تشكل استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن العودة الطوعية وإطارات إعادة الإدماج فرصة للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية.[98] بيد أن الاختلافات الناتجة عن ذلك في دوافع المهاجرين وخلفياتهم ومواردهم، فضلا عن البيئات الاجتماعية الاقتصادية في البلدان المضيفة، تعمل إلى حد كبير على تعقيد الجهود الرامية إلى الاستفادة من إمكانات التنمية لإعادة الإدماج. وهذا هو الحال بوجه خاص في المناطق الريفية.

وتشير إحصاءات العودة الواردة من تونس والمغرب إلى أن العائدين إلى المناطق الريفية لا يكتسي أرقاما كبيرة بوجه خاص. وتكشف دراسة HIMS للمغرب أن أقل من 20 في المئة من المهاجرين العائدين خلال الفترة 2018-2019 يقيمون في المناطق الريفية. وفي تونس، تمثل المناطق الغربية نسبة ضئيلة من العائدين إلى البلاد، 8 و 3 في المئة للشمال والجنوب الغربي على التوالي. وهذا يشير إلى ميل قائم بالفعل للمهاجرين العائدين إلى الاستقرار في المقام الأول في المدن، حيث يتوفر العمل بقدر أكبر من الجودة والكمية مقارنة بالأماكن الريفية. ووفقا للخبراء الذين أجريت معهم مقابلات، فإن المهاجرين الريفيين، ولا سيما الشباب منهم، قد يختارون الاستقرار في المدن للاستفادة من الشبكات الاجتماعية المتاحة وتفادي وصمة العار المرتبطة عادة بعودة المهاجرين. وليس من المعروف ما إذا كان المهاجرون الذين يعملون في خطط الهجرة الدائرية والموسمية يعتبرون مهاجرين من العائدين في الكتابات المشار إليها.

98 المفوضية الأوروبية (2021)، رسالة من المفوضية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن العودة الطوعية وإعادة الإدماج.

بيد أن الافتقار إلى الفرص في المناطق الريفية لا يشكل عائقا رئيسيا أمام الاستثمار في الزراعة. وكما نوقش في الفصل 2، فإن للمهاجرين من شمال أفريقيا مصلحة مالية واضحة في الأنشطة الزراعية، كما يتضح من معدلات الاستثمار المرتفعة نسبيا للمهاجرين الحاليين. ويبدو أن هذا الاهتمام مستمر في مرحلة ما بعد العودة. على سبيل المثال، استثمر 30 % من المهاجرين التونسيين العائدين في الزراعة عند عودتهم[99]. وحقيقة أن العائدين التونسيين يستثمرون في الزراعة أكثر من أي قطاع آخر تشير إلى أن القطاع يتمتع بجاذبية معينة بالنسبة للعائدين.

ويرتبط هذا التفضيل أيضا بالنتائج التي توصلت إليها المغرب: وبعد التجارة، تمثل الزراعة ثاني أهم مجال للاستثمار للعائدين (17 في المئة). ومن المثير للاهتمام أن الزراعة هي الاستثمار الأكثر شعبية للمهاجرين الأكبر سنا (أكثر من 60 ألف) في البلاد، في حين أن التجارة بين العائدين الأصغر سنا هي المفضلة بشكل أكثر شيوعا[100]. وتتفق هذه النتائج مع التصور بأن الزراعة قد تناسب جيلا أقدم من المهاجرين العائدين الذين توفر لهم بلدان المنشأ ظروفا مواتية للاضطلاع بمشاريع زراعية صغيرة.

وتميل المناقشات المتعلقة بالسياسات إلى وضع المهاجرين العائدين في صورة موارد محتملة لتنمية المناطق الريفية. ومع ذلك، ووفقا للخبراء الذين أجريت معهم مقابلات بشأن هذا الموضوع، لا يوجد إطار مؤسسي مصاحب لعملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين. ونتيجة لذلك، فإن إعادة الادماج في مجتمعات المنشأ قد تكون محفوفة بالتحديات وتؤدي إلى نتائج دون المستوى الامثل من حيث الادماج الاجتماعي. وينسب ذلك إلى عدم اهتمام عام بحالة العائدين من السلطات الوطنية، ولكن أيضا إلى عدم مراعاة المشاريع التي تحظى برعاية دولية لقيود الاقتصاد الريفي[101].

ولكي تؤتي جهود إعادة الإدماج ثمارها في نهاية المطاف، يجب أن تعكس التدخلات المتفانية وتتكامل التحديات المحددة التي تواجه المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون دعم تنظيم المشاريع من خلال المنح و/أو التدريب التقني للعائدين متماشيا مع الاستراتيجيات الشاملة لبناء القدرة على التكيف. ويمكن أيضا تحفيز العائدين على إنشاء أعمال تجارية غير زراعية، لا سيما في المناطق التي تواجه فيها الزراعة تحديا بسبب التدهور البيئي. ولتحقيق ذلك، يجب أن تستفيد التدابير من المهارات والمعارف الموجودة لدى الشتات ومجتمع العائدين. وبما أن قسما كبيرا من العائدين مارسوا الزراعة في بلدان المقصد، فإن تيسير نقل التكنولوجيا والدراية الفنية قد يكون مفضية بشكل خاص ويمهد الطريق لفرص جديدة في سلاسل القيمة المحلية وزيادة إنتاجية الشركات.

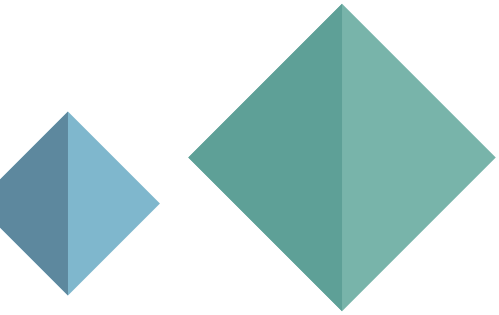

99 (2021) المرجع نفسه

100 المرجع السابق لمتخصص الرعاية الصحية (2020)

101 المنتدى الاقتصادي العالمي، يمكن أن تكون هذه المزرعة الخاصة بالطيران مستقبل الغذاء في الأردن، 22.03.2022.

ملاحظات ختامية

وقد أبرزت هذه المناقشة كيف تمر المجتمعات الريفية في المنطقة حاليا بعملية تحول هيكلي عميق، مما أدى إلى تعطيل نظم كسب العيش التقليدية بينما يؤدي إلى نشوء أوجه ضعف جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تكون المجتمعات الريفية في طليعة حالات الطوارئ التي تؤدي إلى تفاقم الطاقة والغذاء والمناخ. ويناضل المزارعون من أجل البقاء على قدميها في ضوء نقص الأسمدة، وارتفاع أسعار الحبوب والغذاء إلى عنان السماء، وانخفاض المحاصيل. وتتأثر المجتمعات المحلية المحيطة تأثرا شديدا لأن الزراعة لا تزال المصدر الرئيسي للدخل في الاقتصادات الريفية. وفي ظل هذه الظروف، قد تبدو الهجرة الخارجية الخيار الوحيد القابل للتطبيق لكسب العيش. وفي الوقت نفسه، سلطت المناقشة الضوء أيضا على الفئات الضعيفة مثل الشباب والنساء وكذلك، بصورة متزايدة في السياقات الريفية، على المهاجرين الوافدين و/أو المهاجرين العابرين، العاملين في الزراعة. إن الأمر يتطلب التفكير الإبداعي والكلي في الأعوام المقبلة من أجل حماية سبل العيش الريفية والزراعية من خلال هذه الأوقات العصيبة وتقديم أسباب قوية لهذه المجتمعات للبقاء. وكإسهام في هذا التفكير، تدعو الدراسة صانعي السياسات إلى إعطاء الأولوية للعمل على أساس أربعة أبعاد رئيسية:

فأولا، يبدأ دعم المناطق الريفية في خضم هذا التحول ببناء مرونة المجتمعات الريفية. ويزعم هذا التقرير أن الأحداث المناخية، من خلال تأثيرها الضار على سبل العيش، تشكل عوامل أساسية ولكنها حاسمة وراء طموحات الهجرة. تتعرض المجتمعات الريفية في جميع أنحاء المنطقة إلى انعدام أمن المياه المزمن، نتيجة للإفراط في الاستهلاك والتباين الناجم عن تغير المناخ في أنماط هطول الأمطار وتدفقات الأنهار. ولقد بدأت هذه الندرة بالفعل في إحداث تأثيرات على الأرض مع تسبب موجات الجفاف الموجات الحارة في تثبيط العائدات من الأرض، الأمر الذي أدى إلى إصابة المزارعين بالشلل بسبب دخولهم ومعايشهم. ولمكافحة هذه الظاهرة، لابد أن تركز الجهود بسرعة على تزويد المزارعين، وخاصة صغار المزارعين، بالأدوات اللازمة للتكيف مع الظروف الجوية المتغيرة. وتوسيع نطاق الري ليشمل المناطق القاحلة وشبه القاحلة خطوة أساسية ولكنها ليست كافية تماما. ونظرا للندرة الشديدة في أحواض المياه في المنطقة، وقدراتها المتجددة المحدودة، فإن المرونة الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال نهج كلي يعالج بحزم العوامل الصعبة. وبعيدا عن الاستثمار في تقنيات الري العالية المعايرة، فيتعين على القطاع أن يعطي الأولوية للمحاصيل الأكثر ملاءمة بطبيعتها للظروف الجافة، والتي تتطلب نتيجة لهذا قدرا أقل من المياه لكي تنمو. فضلا عن ذلك فإن تسخير إمكانات التكنولوجيات الحديثة أو الزراعة "الذكية" من المتوقع أن يقطع شوطا طويلا نحو ترشيد استخدام المياه. على سبيل المثال، في الأردن، يتحول المزارعون نحو تقنيات إبداعية مثل الزراعة المائية أو الزراعة الرأسية بدعم من الحكومة[102]. وفي مصر، تقدم المشاريع البادئة في مجال التكنولوجيا الزراعية للمزارعين حلولا رقمية لتيسير تكيفها مع أنماط الطقس المتغيرة. على سبيل المثال، يعمل تطبيق تم إطلاقه مؤخرا ويعتمد على الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية على تزويد المزارعين بإمكانية مراقبة المحاصيل وتوقع الإصابة أو التفاعل السلبي مع النباتات[103]. وطوال هذه العملية، يتعين على الحكومات أن تلعب دورا رئيسيا في دعم البحث والتطوير في مجال تقنيات التكيف في حين تعمل على تيسير حصول صغار المزارعين على التدريب والتكنولوجيا والمعدات.

102 تيم مكدونيل، "شركات التكنولوجيا البادئة في تدافع لإنقاذ مزارعي مصر من تغير المناخ"، الكوارتز، 11.10.2022.

103 منظمة الأغذية والزراعة (2018)، مشروع التنقل للشباب الريفي، المنهجية والنتائج.

ثانيا، ينبغي للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الريفية أن تركز على إطلاق العنان لامكانات الشباب. والظروف المعاكسة التي يعاني منها الشباب في المناطق الريفية معروفة جيدا: استبعاد سوق العمل، وانتشار العمل المنزلي أو غير المستقر، وانخفاض المركز الاجتماعي والمشاركة المدنية، والافتقار إلى فرص التعليم، وتقييد الاستقلال الذاتي في ضوء القواعد الاجتماعية والثقافية الصارمة. ووفقا لأصحاب المصلحة المحليين، فإن ظهور وسائل الاتصال الرقمية ووسائل الإعلام الاجتماعية، لا سيما من خلال نزعتها في تمجيد الثقافة والقيم الحضرية، هو تفسير رئيسي لجاذبية المراكز الحضرية تجاه الشباب. ومع ذلك، هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الشباب لا يزالون ملتصقين بالأرض ومجتمعاتهم المحلية ولا ينظرون حتما إلى الهجرة باعتبارها الخيار الأكثر استصوابا. لقد ركزت معظم السياسات التي تركز على الشباب على إيجاد سبل أفضل وأكثر لتنظيم المشاريع الزراعية في المناطق الريفية. وهذا هو الغرض من مشروع هجرة الشباب الريفي الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة في تونس. وبالشراكة مع وزارة الزراعة، كان المشروع يهدف إلى تجسيد أفكار الشباب التجارية من خلال تيسير الحصول على الائتمان (لشراء الأراضي)، والتدريب الفني على الممارسات الزراعية والإدارية والتوجيه من خلال شبكة من المدربين الزراعيين. وكان هذا الدعم الذي قدمته الأخيرة يعتبر مفيدا بشكل خاص في بناء ثقة الشباب. إذا كانت هذه المبادرات مفيدة في تعزيز روح المبادرة الزراعية، فمن المعقول جدا توسيع نطاق الانشطة المدعومة للمشاريع خارج المزارع، بوصفها محركا للتنويع الاقتصادي وتكييف المناخ في المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، ثبت أن القطاعات المتنامية مثل السياحة الايكولوجية أو الحرف اليدوية أو التجهيز الزراعي تتفق مع مصالح الشباب ومهاراتهم. ويمكن تكييف مخططات جديدة للتوجيه والائتمان، وفقا لنموذج مشروع RIM، بحيث تستهدف على وجه التحديد ميادين مباشرة الاعمال الحرة هذه.

وثالثا، وفقا للعديد من الروايات، ظلت إمكانات الشتات "غير مستغلة" إلى حد كبير. وفي كثير من السياقات الاجتماعية، يمكن أن تمثل الهجرة حافزا قويا للتنمية المحلية. ورغم إرسال التحويلات المالية من الخارج، ولكن بفضل نقل المهارات والمعرفة والأفكار ورأس المال البشري على نطاق أوسع، فإن المهاجرين الحاليين قادرون بشكل حاسم على الإسهام في ازدهار مجتمعات المنشأ. بيد أن البحوث تظهر أن العلاقة بين الهجرة والتنمية لا تستلزم بالضرورة علاقة مباشرة وأن إمكانات المهاجرين في الخارج تعتمد في الأساس على اندماج المهاجرين في البلدان المقصودة فضلا عن ارتباطهم بالمجتمعات الأصلية. وبالنظر إلى حجم الشتات من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومجموعة مهاراتهم المتنوعة، فإن مشاركة المهاجرين في الخارج تظهر بشكل بارز في أجندات الهجرة الوطنية والإقليمية. وبشكل خاص، هناك إمكانات واضحة في المناطق الريفية من خلال الاستفادة من الدراية الفنية والمهارات الفنية لدى المهاجرين لأن العديد منهم نشطون في الزراعة في بلدان المقصد. وفي هذا الصدد، يمكن أن يعجل المهاجرون الريفيون بجهود تحديث أصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة وتكييفها مع المناخ. وعلى نفس المنوال، تمثل الزراعة حصة كبيرة من استثمارات المهاجرين في شمال أفريقيا، الأمر الذي يسلط الضوء على الصلة التي تربط المهاجرين الريفيين بمجتمعاتهم المحلية في الداخل. وتوجيه هذه المشاركة نحو مشاريع التنمية الريفية يتلخص في طموح الرابطة المغربية "الهجرة والتنمية"، وهي منظمة شتات من المغرب. ومن المثير للاهتمام أن المنظمة تسعى إلى إشراك المهاجرين الحاليين من خلال تعزيز الروابط المجتمعية عبر الحدود، وإشراكهم فضلا عن المجتمعات المحلية في مشاريع إنمائية مشتركة ومحدودة. وقد أدت الطبيعة الدينامية والمشاركة لهذه الوصلات البينية المتعددة المستويات إلى تطوير مشاريع البنية الأساسية الحيوية (المياه والكهرباء والمدارس)، ولكنها أدت أيضا إلى مجالات حاسمة تتصل بتنظيم المشاريع وخلق فرص العمل فضلا عن الإدارة المحلية.

رابعا، وأخيرا، لابد أن تصبح استراتيجيات التنمية الريفية أكثر شمولا، وخاصة فيما يتصل بحماية العمالة، للمساهمة بكفاءة في تحقيق أهداف التنمية. وتتأثر النساء والأسر التي يقطنها المهاجرون من الذكور غير المرتبطين إلى أسرهم بشكل خاص بظروف معيشية غير مستقرة، وذلك بسبب انتشار العمل غير مدفوع الاجر على نطاق واسع، والعمل الشاق وغياب الحماية الاجتماعية العامة نسبيا لمكافحة الفقر في المناطق الريفية في المنطقة. ومن المشاكل الخطيرة الاضافية التي أثارها الخبراء الذين أجريت معهم مقابلات في إطار الدراسة عدم سلامة نظم النقل والاسكان غير المستقر للعاملات الزراعيات. وإلى حد كبير، تبتلي هذه المصاعب السكان المهاجرين أيضا. ولا ينوي العمال الأجانب الوافدون بالضرورة البقاء أو حتى الإقامة في المناطق الريفية، ولكنهم يعتمدون على الأجور الزراعية في ترسيخ أنفسهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية فضلا عن أسرهم في ديارهم. وبما أن أغلب العمالة غير معلنة، فإن المهاجرين يفتقرون إلى القدرة على الضغط على أصحاب العمل لحملهم على تحسين ظروف العمل في الميدان ومستويات المعيشة. بيد أن هذه الحالة قد تتغير لصالحها، مع زيادة التركيز على الانتاج الغذائي المحلي، والتوقعات التجارية الايجابية. للعمال الزراعيين دور حاسم في جعل النظم الزراعية في بلدان جنوب البحر الابيض المتوسط أكثر تماشيا مع الاهداف المعلنة للامن الغذائي المحلي والتكيف مع الاحداث المتصلة بالطقس. ولدعم هذه الأهداف، تحتاج السلطات إلى ضمان تشغيل العمالة الزراعية وسبل العيش الريفية بحيث تتوافق مع مبادئ العمل الكريم اللائق للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل النساء والمهاجرين.

المراجع

أبو فالغا محمد (2022)، وجهات النظر العامة للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوليو 2022، البارومتر العربي.

أبو حطب و ال (2022) من يتحرك ومن يكسب من الهجرة الداخلية في مصر؟ أدلة من موجتين من دراسة استقصائية أجرتها لجنة سوق العمل. Habitat International.

بيريان م.، هاس ه. وناتر ك.، (2021) التحولات الاجتماعية والهجرة في المغرب، ورقات عمل، المعهد الدولي للهجرة. الورق 171.

BledNews، « Voici les principaux reprinciples de l'enquête HCP sur les Revenus des munages »، على: 06.06.22.

بوسنبروك إل، فاتوهي إتش 2021. محنة العاملات في مجال الزراعة في المغرب أثناء وباء كوفيد-19. CAH. Agric. 30: 40.

بوسنبروك ليزا ، ليوفرييه اوليديكس دي سايس أو ماروك، رذائل التغيير الاجتماعي؟ Alternatives Rurales (7), Dembre 2019.

بوزيدي، ي.، ساكر إي، ويديد م.، (2011)، في كل من: حقوق المرأة والتمكين - CAS de Trois Regions en Egypte, au Maroc et en Tunisie, Gender and Work in the Mena Region Working Paper No 22. القاهرة: مجلس السكان.

J Carling. و (2016) .Talleraas C, الأسباب الجذرية وبرامج تشغيل الهجرة، PRIO، ورق PRIO.

كاسكيدز (2021) مخاطر المناخ في تونس، تحديات التكيف في نظام الغذاء الزراعي، هاني كنايبن.

مركز الدراسات الاقتصادية والتنمية الريفية (2011)، مركز الدراسات الاقتصادية، الديماغرافييه، ديناميك أوربين والتنمية الريفية، المغرب، رويوم المغرب، وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

CIHEAM (2018)، الهجرة والتنمية الريفية يشمل البحر المتوسط، Chapitre 5، التنمية الريفية والهجرة : البعد الكثيفي للبيئة.

CIHEAM (2018)، الهجرة والتنمية الريفية يشمل البحر الأبيض المتوسط، Chapitre 7، الهجرة للجيب المتوسطي.

CIHEAM (2018)، الهجرة والتنمية الريفية يشمل البحر المتوسط، Sous-de ،Chapitre 8التنمية الهجرة الريفية داخليا.

CIRAD و CIHEAM (2017)، دراسة حول الزراعة العائلية على نطاق صغير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

كليمنت، الخامس والحال، (2021)، موجة الأمواج الجزء 2: العمل في مجال الهجرة الداخلية للمناخ. واشنطن، العاصمة، البنك الدولي.

اللجنة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (2022)، الأرض الصعبة: الهجرة وتغير المناخ في المغرب العربي، موجز عن سياسة المياه، نيكول آلان.

اللجنة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (2022)، محور الأمن المائي في شمال أفريقيا (2022) ، حفز التنسيق الإقليمي بشأن تغير المناخ والمرونة والهجرة.

ديفيد أ. وجارو ج. (2016) محددات الهجرة: أدلة من مصر. مصر.

ديفيد أ. ونيلسون ب. (2021) الهجرة والتنمية الريفية في بلدان نينا، دراسة حالة، المناطق والتنمية، 2021-53 n.

إدارة الإحصاءات (2016) (DOS). الأردن-حمص. الدراسة الاستقصائية الدولية للهجرة للأسر الأردنية لعام 2014 – التقرير النهائي. دائرة الإحصاء الأردنية. عمان. الأردن.

(2022) ECDPM, الغزو الروسي يترك شمال أفريقيا في أزمة غذائية – ماذا تستطيع أوروبا أن تفعل؟

ENPARD البحر المتوسط (2019)، بناء علاقة بين الزراعة في المغرب، CIHEAM وUE.

منظمة الأغذية والزراعة (2019)، إطار الهجرة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة كخيار وفرصة للتنمية الريفية.

منظمة الأغذية والزراعة (2014)، خطة العمل، سبل العيش المرنة للأمن الزراعي والغذائي والتغـذي في مناطق من الأردن متأثرة بأزمة سوريا، عمان، الأردن.

منظمة الأغذية والزراعة (2019)، الهجرة الريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الاتجاهات الإقليمية، القاهرة.

منظمة الأغذية والزراعة (2016)، الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الاتجاهات الإقليمية.

منظمة الأغذية والزراعة، الهجرة، الزراعة والتنمية الريفية، معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتسخير إمكانياتها في التنمية.

منظمة الأغذية والزراعة (2018) الهجرة الريفية في تونس، وبرامج تشغيل وأنماط هجرة الشباب الريفي وأثرها على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في تونس. روما.

منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي (2018)، الروابط بين الهجرة والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، التقرير التقني.

Gaub Florence (2021), Arab Climate Futures, Chaillot Paper, ISS.

غانم حافظ (2015)، التنمية الزراعية والريفية من أجل النمو الشامل والأمن الغذائي في المغرب، الاقتصاد العالمي والتنمية في بروكنجز، ورقة عمل 82.

صندوق المناخ الأخضر (2021) اقتراح استعداد مع منظمة الأغذية والزراعة لجمهورية تونس

HCP (2021) La Migration Forcee au Maroc, Resultats de l'enquête Nationale de 2021.

HCP (2020) La Migration Internationale au Maroc, Resortats de l'enquête Nationale sur la Migration Internationale 2019-2018.

(2022) Les HCP, المؤشرات الاجتماعية للمغرب، طبعة 2022.

متخصصي الرعاية الصحية (2017)، ملاحظة معلومات المفوض أو الخطة l'n àمناسبة الصحافة الوطنية المغربية à l'etranger du 10 Aout 2017.

متخصص الرعاية الصحية (2021)، مذكرة، مصادر الإيرادات العامة، الهيكل والمساواة

متخصص الرعاية الصحية، enquête Nationale sur l'Emploii. تمت الزيارة في 14 يونيو 2022.

متخصصي الرعاية الصحية (2019)، وبريميه ريسلتس دو enquête لو هوت كوميساريا (Plan sur la Migration Internationale au cours de 2018-2019).

[2022] (ICMPD) ، استطاع تعطيلات إلى قمح شرقية أوروبية حفز إزاحة في إفريقيا ؟ التعليق.

[2022] (ICMPD) ، إعادة التفكير في محركات الهجرة غير النظامية والمنتظمة ، أدلة من الأورو-متوسطية ، أوروميد الهجرة V.

(2022) ICMPD. الشباب والهجرة في المغرب: تقرير حول تطلعات الشباب في الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، أوروميد للهجرة V.

(2020) عقد للتشريد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الهجرة وطرق التحول.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2019)، السرد المتعلق بالشباب الريفيين والفرص الاقتصادية في أفريقيا: الحقائق والخرافات والثغرات. ورقات تقرير التنمية الريفية لعام 2019.

كان الاتحاد الدولي للبحوث الزراعية (2018) (IFPRI)، وهو استعراض للسياسة الزراعية في مصر، بمثابة الخطوات الأولى نحو استراتيجية جديدة.

الاتحاد الدولي لبحوث التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (2018)، التحول الزراعي والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استعراض للماضي مع دروس للمستقبل. تقرير السياسة الغذائية.

(2019) IFPRI, خصائص أسر المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في صعيد مصر، الآثار المترتبة على التدخلات الزراعية الحساسة للتغذية، ورقة عمل.

(2021) IFPRI, تغير المناخ، الزراعة في مصر، سياسة البرنامج الإقليمي ملاحظة 17.

(2021) IFPRI, سياسات مرونة المناخ والاستثمار للقطاع الزراعي في مصر، دعم الإنتاجية والأمن الغذائي، تقرير السياسة الغذائية.

المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الزراعة لأغراض التنمية في الأردن، البرنامج الإقليمي، ورقة عمل 05.

المعهد الدولي لبحوث الزراعة (2018) (IFPRI)، دور الزراعة وتجهيز الأغذية لأغراض التنمية في تونس، البرنامج الإقليمي، ورقة العمل 09.

منظمة العمل الدولية (2018)، العمل اللائق والقطاع الزراعي في الأردن، أدلة مستمدة من الاستطلاعات التي قام بها العمال وأرباب العمل.

منظمة العمل الدولية (2020)، أسواق العمل الريفية والحضرية: التحديات المختلفة لتعزيز العمل اللائق، تسليط

الضوء على إحصاءات العمل 11، موجز منظمة العمل الدولية.

منظمة العمل الدولية (2018)، المرأة والرجل في الاقتصاد غير الرسمي، صورة إحصائية. الطبعة الثالثة، جنيف.

صندوق النقد الدولي (2022)، غير الرسمي، والتنمية ودورة الأعمال التجارية في شمال أفريقيا. ورقة إدارية. واشنطن العاصمة.

بنك (2020) ins et Mondiale, كارت دي لا باوفريتيه أون تونيزي.

ins (2015) enquête Nationale sur le Budget, la Condomination et le Niveau de vie des munages 2015

شركة (2021) ins et ONM, تونس حمص، enquête Nationale sur la Migration Internationale، Progres Migration.

(2020) ISS, الركود أو النمو؟ مسار التنمية في الجزائر إلى عام 2040، تقرير شمال أفريقيا

La Tribune (2021) « متخصص الرعاية الصحية: Les Sources de vredus des mesages marocains enquête »، على: 01.06.2022.

Le Monde, « Au Maroc, le Manque d'eau de la », 12 أغسطس 2022.

مركز مي للسياسات (2022)، تسببت الحرب بين روسيا وأوكرانيا في تحويل أزمة الغذاء في مصر إلى تهديد وجودي للاقتصاد MICHAËL TANCHUM.

كان موربيوت جورج ، الذي "انهارت البنوك في عام 2008، والنظام الغذائي على وشك أن يفعل نفس الشيء"، تعليق الجارديان، في مايو/أيار 2022.

ODH (2017), رسم الخرائط للتنمية المحلية متعددة الأبعاد، Niveau et Dedicits، Royaume du Maroc، Le Chef du Gouvernement.

أورينت الحادية والعشرون، "أون تونيزي لا ميج" (En Tunisie la Migration)، برنامج Partagee pans Entier de la Entretien avec ،(Soutte حسن بوبكر. 19 [أكتوبر] 2022.

ريبورتر، En Tunisie، la colre Monte des Champs assiches de Sidi Bouzid، ماتياس رينال، على: 17.07.2022.

تير الأصيل تونس (2016)، الحركة من المهاجرين. وصف الهجرة في تونس.

تيم مكدونيل، "شركات التكنولوجيا البادئة في تدافع لإنقاذ مزارعي مصر من تغير المناخ"، الكوارتز، 11.10.2022.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، تقرير التنمية البشرية 2022/2021.

(2017) UNESCWA, تقرير الفقر العربي المتعدد الأبعاد.

البنك الدولي (2021)، الجانب الإيجابي من التكنولوجيا الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كيف يمكن لاعتماد التكنولوجيا الرقمية أن يعجل بالنمو ويخلق فرص عمل.

مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمي للمتوسط

Europa Centre, 2nd floor
John Lopez Street
Floriana, FRN 1400
Malta
Tel: +356 277 92 610

Euromed Migration
@EUROMEDMigr
emm5team@icmpd.org
www.icmpd.org/emm5